

الفصل الثالث

تحديد السنة للبيعة وكيفيتها

تمهيد :

البيعة صفقة أمان ، وعهد وميثاق ، تصون به الجماعة أمرها ويعطى بها ثمرة قلوب الرعية ومهج أفئدتها لمن يقوم فيهم بما يحفظ عليهم وحدتهم ويصون لهم أمر دينهم ، ثم هى واسطة العقد بين الجماعة وحاكمها ، يصيبها ما يصيب كلاً منهم إماماً ورعية ، وينالها ما ينالهم .

فهى الواقية والراقية :

الواقية للجماعة . من أن يصيبها من أمراض الأمم ما يزرى بهم فى أعين الآخرين . ويحط من شأنهم ، فتعطيها لأهلها عن يد قوية تخشى ربها وترجو العافية لدينها دون أن يؤثر فى إعطائها رغب فى غير رضوان الله أو رهب ، فليست البيعة فى حقيقة أمرها صفقة يد تعطى فحسب ، أو لفظة تتحرك بها الشفاء وكفى ، بل إنها قلب يخرج من الجوانح يفتدى به صاحبه ما بايع عليه ، وهى عواطف ومشاعر تبذل عن إخلاص للحق فيما ترى .

ولهذا لم يثبت أن الرسول ﷺ بايع منافقاً وإن قبل الإسلام منه وحكم له به . إنه لا يصلح لها مثل هؤلاء الذين حرقوا أنفسهم قبل أن يحرقهم غيرهم فهان عليهم كل شئ . ولم يبدأ رسول الله ﷺ فى طلبها إلا بعد أن أشربت قلوب المؤمنين ما جاءها به من دين وحياة ، وخلصت من عوالق الجاهلية الأولى حتى نسيت فى الله ذواتها وأشخاصها .

كانت البيعة على الأخلاق الفاضلة والتزام أمر الله أو ما صدر عن رسول الله ﷺ من بيعات وكانت قبل الهجرة بسنة وثلاثة أشهر ، « وكان الاتفاق فيها على التوحيد وقواعد الأخلاق الاجتماعية العامة التى تكون أساساً لقانون مجتمع فاضل » (١) .

أخرج البخارى والنسائى والدارمى وأحمد عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال وحوله عصابة من أصحابه : « بايعونى على ألا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تسرقوا ولا تزنوا ، ولا تقتلوا أولادكم ، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تعصوا فى معروف ، فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً

(١) النظريات السياسية الإسلامية ص ٣٠ .

فعوقب في الدنيا فهو كفارة له ، ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عاقبه فبايعناه على ذلك » (١) .

حتى إذا استقام على تلك البيعة أمر الأنصار وأفصح فيهم عن وفاء للدين الجديد كانت البيعة الثانية على إقامة الدولة وعلى الطاعة في المعروف والمجاهرة بالحق وكانت بعد الأولى بعام .

أخرج أحمد عن كعب بن مالك في بيعة رسول الله ﷺ : « أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبناءكم » (٢) ، (بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره) (٣) .

فهى واقية للجماعة إن أخذت على مثل ما أخذ رسول الله ﷺ :
تؤخذ برضى وتعطى عن رغبة ، رغبة في تفويض من تراه الجماعة أهلاً لإقامة دين الله عليهم بغير رهب منه .

وهى واقية للحاكم ، فيها يطمئن على أنه لن ينازعه فيها منازع بما تضمنه له البيعة من طاعة على المعروف وتسليم من الجماعة بالحق ومناصرتها له فيه فإن قام معها للشيطان قرن المنازعة وجد الأمة مستهدفة له بحق تلك البيعة عليها تكسر قرنه وتميت شره .

« من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه » (٤) .

وفى لفظ : « ستكون هنات وهنات ، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهى جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان » (٥) .

ثم إنها بغير هذا تكون الراقية :

راقية لكل مصاب في دينه حاكم أو محكوم - تتوقى بها الجماعة الضعيفة سحق المتسلط عليها فتعطيها صاغرة مكرهة ، وتتوقى بها الحاكم وثبات الرعية فيتحابل لها حتى

(١) البخارى ك الحدود ب الحدود كفارة ١٩٨/٨ ، توبة السارق ، ك الإيمان ١١/١ ك الأنصار ، ب وفود الأنصار بمكة ٦٩/٥ ، والنسائي ، ك البيعة ، ب البيعة على فراق المشرك بلفظ فعوقب فهو طهوره ١٣٣/٧ ، والدارمي ، ك السير ، ب في بيعة النبي ١٣٩/٢ ، وأحمد في المسند ٣١٦/٥ .

(٢) أحمد في المسند ٤٦١/٣ ، وانظر سيرة ابن هشام ٤٤٢/١ .

(٣) مسلم ، ك الإمارة ، ب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ٥٠٦/٤ ، وسيرد تخريجه قريباً إن شاء الله بأوسع من ذلك .

(٤ ، ٥) مسلم ، ك الإمارة ، ب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع ، عن عرفة ٥١٨/١ . « والهنات » : جمع هنة ، وتطلق على كل شيء ، والمراد هنا : الفتن والأمور الحادثة ، و قوله : « يريد أن يشق عصاكم » : أى يفرق جماعتكم كما تفرق العصاة المشقوقة ، وهو عبارة عن اختلاف الكلمة وتناثر النفوس ، وقوله : « فاقتلوه » معناه : إذا لم يندفع إلا بذلك .

ينتزعها منهم مكرهين وهى وهو فى مثل تلك الحالة على شفا جرف هار .
ولهذا عمد كثير من الظالمين إلى الاحتياط لأمهم فيها بغليظ الإيمان فلم يغتصب ذلك
من الله شيئاً .

لقد اخترع لها الحجاج وأشباهه صيغاً مختلفة ، فكان يحمل الناس على أن يقولوا
فى بيعتهم : عبيدى أحرار ، ونسائى طوالق إن خرجت على طاعة الخليفة (١) . وإيغلاً
فى العسف حملت الرعية فى بعض الأحيان على تقبيل الأرض والرجل والذيل (٢) .
مما حمل ابن خلدون على تسميتها بالبيعة الكسروية (٣) .

إنها عهد لا ينهض اليمين بما تنهض له (٤) ، قد تصدر من جماعة على الالتزام بخير
والنهوض إلى معروف ، وقد تكون من الجماعة لتفويض إمامها فى مراعاة حقها وأداء
بما عليها ، وهى على كلا حالتها حق من حقوق الله تعالى (٥) يلزمه الوفاء ويرتهن به
دين المرء .

أخرج الطبرى فى تفسيره عن قتادة فى قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ
مِيثَاقِهِ﴾ [البقرة : ٢٧] قال : (فيأياكم ونقض هذا الميثاق ، إن الله كره نقضه ، وأوعد
فيه ، وقدم فيه فى آى القرآن حجة وموعظة ونصيحة ، وإنا لا نعلم الله جل ذكره
أوعد فى ذنب ما أوعد فى نقض الميثاق ، فمن أعطى عهد الله وميثاقه من ثمرة قلبه
فَلْيَفْ بِهِ لِلَّهِ (٦) .

قالَ هذا بعد أن صدر له بقوله فى الآية : (وقد يدخل فى حكم هذه الآية كل من
كان بالصفة التى وصف الله بها هؤلاء الفاسقين) .

دلالة وتعريف :

وقبل أن نذكر تحديد السنة لها نبين مالها من مدلول فى اللغة :

-
- (١) تاريخ المذاهب الإسلامية ٩٢ / ١ .
(٢) نظام الحكومة النبوية ٢٢٣ / ١ .
(٣) مقدمة ابن خلدون ص ١٨٦ .
(٤) أحكام القرآن للجصاص ٣٣ / ٢ .
(٥) وذلك لأمور ، فصاحب اليمين إما أن يكون كاذباً فى يمينه أو صادقاً والكاذب لا كفارة له ويطلب بالتوبة ،
والصابر ربما وجد فى كفارة اليمين ما يسوغ له العدول عنه أخرج الجماعة وأحمد والدارمى عن أبى موسى
الاشعري عن رسول الله ﷺ : « وإنى والله إن شاء الله لا أحلف على يمين ثم أرى خيراً منها إلا كفرت عن
يمينى وأتيت الذى هو خير » مسلم ك الإيمان ، ب من حلف يميناً قرأى غيرها خيراً منها ١٩٠ / ٤ .
والبخارى ك الخمس ١١٠ / ٤ ، وأبو داود ك الإيمان ، والترمذى ، ك النذور والنسائى أيمان ، وابن
ماجه ، ك الكفارات ، والدارمى النذور ، وأحمد فى أكثر من موضع . أما البيعة فحين تلزم يصير
التحلل منها بغير إقالة نكثاً للعهد لا يغفره إلا الرجوع إليه كما سيبين إن شاء الله بعد قليل .
(٦) تفسير الطبرى ٤١٤ / ١ ومعنى « ثمرة قلبه » : أى خالصة عهده . زهر الربا على المعنى ١٣٨ / ٧ .

قال ابن منظور : بايعه مبايعة وبيعاً عارضه بالبيع ، والبيعة الصفقة على إيجاب البيع وعلى المبايعة والطاعة . والبيعة: المبايعة والطاعة ، وقد تبايعوا على الأمر : كقولك : أصفقوا عليه ، وبايعه عليه مبايعة : عاهده ، وبايعته مع البيع والبيعة جميعاً والتبايع مثله (١) .

وقال الراغب : بايع السلطان إذا تضمن بذلك الطاعة له بما رضى له (٢) .

وقال ابن الأثير : كأن كل واحد منهما باع ما عنده من صاحبه وأعطاه خالصة نفسه وطاعته ودخيلة أمره (٣) .

وفى مختار الصحاح : أنها تدور فى اللغة على معنى الشراء والضمان (٤) . فهى فى اللغة : العهد والطاعة والشراء والضمان . وفى هذا يقول ابن حجر : وذلك أن من بايع أميراً فقد أعطاه الطاعة وأخذ منه العطية فكان شبيه من باع سلعة وأخذ ثمنها . وقيل : إن أصله : أن العرب كانت إذا تبايعت تصافحت بالأكف عند العقد ، وكذا كانوا يفعلون إذا تحالفوا ، فسموا معاهدة الولاة والتماسك فيه بالأيدي بيعة (٥) .

وبذلك يبين أن ثمة فارقاً تحدد لها عن غيرها مما يقاربها من ألفاظ كالميثاق والقسم والحلف .

فالعهد : حفظ الشيء ومراعاته حالاً بعد حال .

والميثاق : عقد مؤكد بيمين وعهد .

واليمين : فى الحلف مستعار من اليد اعتباراً بما يفعله المعاهد والمحالين وغيره .

والحلف : العهد بين القوم .

والقسم : أصله من القسامة ، وهى إيمان تقسم على أولياء المقتول . ثم صار اسماً لكل حلف (٦) .

هذا عن مرادها ومراد ما يقاربها من ألفاظ فى اللغة ، أما فى الاصطلاح الشرعى فلم أجد لها لدى العلماء أكثر من المعاهدة كما ذكر النووى ، وابن حجر (٧) .
وعقد الإمامة والطاعة كما ذكر ابن حزم (٨) .

(٢) مفردات غريب القرآن .

(٤) مختار الصحاح .

(١) لسان العرب ، مادة (بيع) .

(٣) النهاية فى غريب الحديث .

(٥) فتح البارى ٧١/٣ .

(٦) انظر : الفروق فى اللغة ، ومفردات غريب القرآن .

(٨) المحلى ٥٠٢/١٠ .

(٧) النووى على مسلم ٥٠٧/٤ .

والميثاق كاختيار ابن كثير والطبري (١) .

وما نختاره من تعريف اصطلاحى يناسب أمرها ، فهو : العهد على الطاعة فى المعروف . فهى أعم من أن تكون عقد إمارة فقط .

ذلك أنى يتبع أحوالها وجدتها تنقسم إلى قسمين :

١ - بيعة خاصة .

٢ - بيعة عامة .

وفى الصفحات التالية بيان أقسام البيعة ، وموانعها وتعددتها ، والإقالة منها .

(١) ابن كثير فى تفسيره ٥٧/٣ ، والطبري ٤١٤/١ .

المبحث الأول أقسام البيعة

أولاً: البيعة الخاصة :

وهي ما تقع فيه البيعة على الطاعة في أمر خاص ليس فيه الولاية ، وتقع من الإمام وغيره . وهي ثلاثة :

أولها : بيعة على عمل خاص :

ومن أمثلتها : ما أخرجه البخارى عن عبادة بن الصامت : بايعنا النبي ﷺ ألا ننتهب (١) .

وما أخرجه عن يزيد فقال : قلت لسلمة : على أى شىء بايعتم النبي ﷺ يوم الحديبية ؟ قال : على الموت (٢) .

وما أخرجه مسلم والدارمى - واللفظ له - عن جابر بن عبد الله أنه قال : « كنا يوم الحديبية ألفاً وأربعمائة فبايعناه وعمر آخذ بيده تحت الشجرة وهي ثمرة ، وقال : بايعناه على ألا نفر ولم نبايعه على الموت » (٣) .

وفى لفظ البخارى : (فسألت نافعاً على أى شىء بايعهم ؟ على الموت ؟ قال : لا ، بايعهم على الصبر) (٤) . وما ذكره ابن حجر فى تهذيب التهذيب ترجمة لسهل بن حبيب قال : قال ابن عبد البر : شهد بدرأ والمشاهد كلها وثبت مع الرسول ﷺ يوم أحد وكان بايعه على الموت (٥) .

ثانيها : بيعة خاصة لإنسان خاص :

وهي بيعة النبي ﷺ على الإسلام والهجرة .

(١) البخارى ، ك المظالم ، ب النهى بغير إذن صاحبه ١٧٧/٣ .

(٢) المصدر السابق ، ك الأحكام ، ب كيف يبايع الإمام الناس .

(٣) سنن الدارمى ، ك السير ، باب فى بيعة النبي ﷺ ١٣٩/٢ ، ومسلم ، ك الفتن ، ب استحباب مبايعة الإمام الجيش ٥٢٣/٤ .

(٤) ك الجهاد ، ب البيعة فى الحرب ، وهو جزء حديث له وقامه : قال ابن عمر رضي الله عنهما : رجعنا من العام المقبل فما اجتمع منا اثنان على الشجرة التى بايعنا تحتها كانت رحمة من الله فسألت نافعاً ح ٦١/٤ .

(٥) انظر : تهذيب التهذيب ٢٥١/٤ ، والاستيعاب ٦٦٣/٢ قال : مات بالكوفة سنة ثمان وثلاثين وصلى عليه على وكبر ستاً .

وذلك فيما أخرجه البخارى وأحمد عن جرير بن عبد الله: «أما بعد فإننى أتيت النبي ﷺ قلت أبايعك على الإسلام فشرط على والنصح لكل مسلم فبايعته على هذا» (١) .

وما أخرجه مسلم - واللفظ له - والبخارى والنسائي وأحمد عن مجاشع بن مسعود السلمى قال: أتيت النبي ﷺ أبايعه على الهجرة فقال: «إن الهجرة قد مضت لأهلها ولكن على الإسلام والجهاد والخير» (٢) .

وكانت البيعة على الهجرة هى البيعة الفاضلة التى يمتاز بها أهلها امتيازاً ظاهراً وكانت قبل فتح مكة وهى بهذا المعنى خاصة بالرسول ﷺ .

أخرج مسلم عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وإن استنفرتم فأنفروا» (٣) .

فتحصيل الخير بسبب الهجرة قد انقطع بفتح مكة ، ولكن باب تحصيله بالجهاد والنية الصالحة مفتوح (٤) .

أما الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام فإنها باقية إلى يوم القيامة .

قال النووى: قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام باقية إلى يوم القيامة ، وتأولوا هذا الحديث تأويلين:

أحدهما: لا هجرة بعد الفتح من مكة؛ لأنها صارت دار إسلام فلا تتصور منها الهجرة .

والثانى - هو الأصح: أن الهجرة الفاضلة المهمة المطلوبة التى يمتاز بها أهلها امتيازاً ظاهراً انقطعت بفتح مكة ، ومضت لأهلها الذين هاجروا قبل فتح مكة؛ لأن الإسلام قوى وعز بعد فتح مكة عزاً ظاهراً بخلاف ما قبله (٥) .

فالبيعة على الهجرة بهذا التأويل الثانى وعلى الإسلام من خصائص الرسول ﷺ .

قال الجصاص: بيعة من أسلم كان مخصوصاً بها النبي ﷺ (٦) .

وقال ابن تيمية: وقد بطلت البيعة على الهجرة بعد فتح مكة (٧) . بطلت تلك

(١) البخارى ، ك الإيمان ، ب قول النبي : الدين النصيحة ٢٣/١ ، وأحمد فى المسند ٣٥٧/٤ ، ٣٥٨ .

(٢) مسلم ، ك الإمارة ، ب المبايعات بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير ٥٢٨/٤ ، والبخارى ، ك الجهاد ،

ب لا هجرة بعد الفتح ، والنسائي ، ك البيعة ، ب الهجرة ١٣٠/٧ ، وأحمد فى المسند ٧١/٥ .

(٣) مسلم الكتاب والباب السابق والبخارى أيضاً .

(٤) ٥ ، ٤ ، نووى على مسلم ٥٢٩/٤ .

(٥) ٧ ، ٢ ، منهاج السنة ٢٠٧ .

(٦) أحكام القرآن للجصاص ٤٤٢/٣ .

البيعة على تلك الصورة وهى التى فتحت باب البيعة على المعروف . إذ أنها أصبحت البديل فى الأمة للبيعة على الإسلام .

البيعة على المعروف :

أخرج النسائى وأحمد عن أبى نخيلة البجلي قال : قال جرير : أتيت النبى ﷺ وهو يبائع فقلت يا رسول الله ، أبسط يدك حتى أبايحك واشترط على فأنت أعلم . قال : «أبايحك على أن تعبد الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة وتناصح المسلمين وتفارق المشركين» (١) . وهى أمور غير ستوقف الإذن فيها بالبيعة على الإمام .

ذكر الجصاص قال : حدثنا مكرم بن أحمد القاضى قال : حدثنا أحمد بن عطية الكوفى قال : حدثنا الحماني قال : سمعت ابن المبارك يقول : لما بلغ أبا حنيفة قتل إبراهيم الصائغ بكى حتى ظننا أنه سيموت ، فخلوت به فقال : كان والله رجلاً عاقلاً ، ولقد كنت أخاف عليه هذا الأمر ، قلت : وكيف كان سببه ؟ قال : كان يقدم ويسألنى وكان شديد البذل لنفسه فى طاعة الله وكان شديد الورع وكنت ربما قدمت إليه الشئ فيسألنى عنه ولا يرضاه ولا يذوقه وربما رضى به فأكله ، فسألنى عن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر إلى أن اتفقنا على أنه فريضة من الله تعالى . فقال لى : مد يدك حتى أبايحك . فأظلمت الدنيا بينى وبينه . فقلت : ولم ؟ قال : دعانى إلى حق من حقوق الله فامتنعت عليه وقلت له : إن قام به رجل وحده قتل ولم يصلح للناس أمر ، ولكن إن وجدنا عليه أعواناً صالحين ورجلاً يرأس عليهم مأموناً على دين الله لا يحول . قال : وكان يقتضى ذلك كلما يقدم على تقاضى الغريم الملح كلما قدم على تقاضانى فأقول له : هذا أمر لا يصلح بواحد ، ما أطاقت الأنبياء حتى عقدت عليه من السماء وهذه فريضة ليست كسائر الفرائض ؛ لأن سائر الفرائض يقوم بها الرجل وحده وهذا متى أمر به الرجل وحده أشاط بدمه وعرض نفسه للقتل (٢) .

وأخرج أحمد قال : ثنا إسماعيل قال : ثنا داود عن الشعبي قال : قالت عائشة لابن أبى السائب قاضى أهل المدينة : ثلاثاً لتبايعنى عليهن أو لأناجزنك فقال : ما هن ؟ بل أنا أبايحك يا أم المؤمنين . قالت : اجتنب السجع من الدعاء فإن رسول الله ﷺ وأصحابه كانوا لا يفعلون ذلك . وقص على الناس فى كل جمعة مرة فإن أبيت فشتين فإن أبيت فثلاثاً ، فلا تحمل الناس هذا الكتاب ، ولا ألقينك تأتى القوم وهم فى حديث من

(١) النسائى ، ك البيوع ، ب البيعة على فراق المشرك ١٣٣/٧ بإسنادين ضعيف وقوى ، وأحمد ٣٥٨/٤ بألفاظ مختلفة .

(٢) أحكام القرآن ٢/٣٣ .

حديثهم فتقطع عليهم حديثهم، ولكن اتركهم فإذا جرؤوك عليه وأمروك به فحدثهم (١).
وللنسائي وأحمد عن أم عطية قالت : أخذ علينا رسول الله ﷺ البيعة على ألا
ننوح (٢).

وأخرج أحمد قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي بشر عن يوسف بن
ماهك عن حكيم بن حزام قال: (بايعت رسول الله ﷺ على ألا أخرج إلا قائماً) (٣).

ثالثها : بيعة تقع لصنف معين من الناس :

وقد ورد لهم في السنة ثلاث حالات وهي بيعة النساء وبيعة العبيد وبيعة من به
عاهة .

ففي بيعة النساء أخرج مالك في الموطأ - واللفظ له - والترمذي وصححه ،
والنسائي عن أميمة بنت رقيقة أنها قالت : أتيت رسول الله ﷺ في نسوة بايعنه على
الإسلام ، فقلن : يا رسول الله ، نبايعك على ألا نشرك بالله شيئاً ، ولا نسرق ، ولا
نزنى ، ولا نقتل أولادنا ، ولا نأتى بيهتان نفتريه بين أيدينا وأرجلنا ، ولا نعصيك في
معروف .

فقال رسول الله ﷺ : « فيما استطعن وأطقتن » . قالت : الله ورسوله أرحم
بنا من أنفسنا .

هلم نبايعك يا رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ : « إني لا أصافح النساء ، إنما
قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة ، أو مثل قولي لامرأة واحدة » (٤).

وإنما ذكرنا تلك البيعة تحت هذا النوع وإن كانت قد وقعت المشاركة فيها من الرجال
وذلك فيما أخرجه أحمد والنسائي عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: « ألا
تبايعوني على ما بايع عليه النساء؟ ألا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا ولا تزنوا ... » (٥)
الحديث .

(١) أحمد في المسند ٢١٧/٦ والحديث رجاله ثقات .

(٢) أحمد في المسند ٤٠٨/٦ بإسناد ضعيف ، والنسائي ، ك البيوع ، ب بيعة النساء ١٧٤/٧ . وإسماعيل هو
ابن عبد الكريم بن معقل ، وداد هو ابن عبد الله الزعافري .

(٣) أحمد ٤٠٢/٣ بإسناد قوى . ومحمد بن جعفر هو الهذلي وأبو بشر هو بيان بن بشر .

(٤) الموطأ ، ك البيعة ، ب ماجاء في البيعة ٩٨٢/٢ ، والترمذي ، ك السير عن رسول الله ﷺ ، ب ما جاء
في بيعة النساء ٣٧/٩ ، والنسائي ، ك البيعة ، ب النساء ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(٥) النسائي ، ك البيعة ، ب البيعة على الجهاد ١٢٨/٧ ، وأحمد في المسند ٣١٦/٥ . وهذا الحديث صحيح =

وذلك لما اختصت بها من أحكام تفرد بها عن غيرها وذلك فى ثلاث : فى كيفيتها ، وفى حدودها ، ثم فى المسامحة التى تقع فيها .

ففى كيفيتها : لا يطلب فيها المصافحة كما تطلب فى بيعة الرجال .

أخرج البخارى ومسلم وابن ماجه وأحمد عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبى ﷺ يبايع النساء بالكلام بهذه الآية ﴿ لَا يُشْرِكُنَ بِاللَّهِ شَيْئًا ﴾ [المتحنة: ١٢] قالت : وما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة إلا امرأة يملكها (١) .

والبخارى عن عائشة رضي الله عنها : أن رسول الله ﷺ كان يمتحن من هاجر إليه من المؤمنات بهذه الآية ، يقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ - إِلَى قَوْلِهِ - غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [المتحنة] قال عروة : قالت عائشة فمن أقر بهذا الشرط من المؤمنات قال لها رسول الله ﷺ : « قد بايعتك » كلاماً ، ولا والله ما مست يده يد امرأة قط فى المبايعة ما يبايعهن إلا بقوله : « قد بايعتك على ذلك » (٢) .

وما ورد من أحاديث يوهم ظاهرها غير هذا فمأول ، وذلك مثل ما أخرجه البخارى عن أم عطية رضي الله عنها قالت : بايعنا رسول الله ﷺ فقرأ علينا : ألا يشركن بالله شيئاً ونهانا عن النياحة فقبضت امرأة يدها فقالت : أسعدتنى فلانة أريد أن أجزيها ، فما قال لها النبى ﷺ شيئاً فانطلقت ورجعت فبايعت (٣) .

وما أخرجه أبو داود عن عائشة أن هند بنت عتبة قالت : يابنى الله ، بايعنى ، فقال : « لا أباعك حتى تغيرى كفيك كأنها كفا سبع » (٤) .

= فيما عدا الزيادة الاولى فقد انفرد بها النسائي وأحمد وهى زيادة ثقة مقبولة .

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : (إن قوله للرجال : « ولا تأتوا بيهتان فتفرونه بين أيديكم وأرجلكم » من باب نسبة الفعل إذا صدر من الواحد إلى الجماعة كقوله تعالى : ﴿ وَتَسْتَخْرِجُونَ حَلِيَةَ تَلْبِسُونَهَا ﴾ [فاطر: ١٢] - فإن الرجال لا يلبسون الحلية) . زهر الربى على المجتبى ١٢٨/٧ ، والحديث أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى ، ك فقال أهل البغى ، ب بيعة النساء ١٤٦/٨ .

(١) ك الأحكام ، ب بيعة النساء ٩٩/٩ ، ومسلم ، ك الإمارة ، ب كيفية بيعة النساء ٥٣١/٤ . وأخرجه ابن ماجه ، ك الجهاد ، ب بيعة النساء ٩٥٩/٢ ، وأحمد فى المسند ٣٦٥/٦ .

(٢) (٣) ، البخارى ، كتاب التفسير ، ب إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات ٣٦٦/٨ ، ب تفسير سورة المتحنة .

(٤) سنن أبى داود ، ك الترجل ، ب الخضاب للنساء ٣٩٥/٢ بإسناد حسن ، وانظر : فتح البارى ٣٦٦/٨ .

ومعنى قولها : « أسعدتنى فلانة » : الإسهاد قيام المرأة مع الأخرى فى النياحة ترأسها ، وهو خاص بهذا المعنى ولا يستعمل إلا فى البكاء والمساعدة عليه . فتح البارى . وفى ذهاب المرأة للمشاركة فى النياحة قبل البيعة وإذن رسول الله ﷺ لها فى ذلك كما جاء فى الترمذى وأحمد عن طريق شهر بن حوشب عن أم سلمة الأنصارية - وهى أسماء بنت يزيد - قالت : قلت : يا رسول الله ، إن بنى فلان أسعدونى على عمى ولا بد من قضائهم ، فأبى ، قالت : فراجعتهم مراراً فأذننى لى ، ثم لم أنح بعد ، وما أخرجه أحمد =

قال الحافظ ابن حجر رداً عن الحديث الأول : (بأن المراد بقبض اليد التأخير عن القبول ، أو كانت المبايعة تقع بحائل) .

أقول : لا يتعين للقبول سوى الاحتمال الأول ، ذلك أن لو كان الاحتمال الثانى محل قبول لوقعت به المصافحة التى أقسمت السيدة عائشة على عدمها .

وأما ما ورد فى أبى داود فالرأى عندى أنه اعتذار من الرسول ﷺ عن المصافحة ، إذ إن المبايعة غير متوقفة على تغير اليد بالخضاب .

وفى حدودها : أنها لا تتعدى البيعة على الطاعة والمعروف ، إذ إنه ليس للنساء مدخل فى البيعة على الإمامة والسلطان .

يقول إمام الحرمين : (فما نعلمه قطعاً بمحمل الإجماع فى صفة أهل الاختيار أن النسوة لا مدخل لهن فى تخيير الإمام وعقد الإمامة ، فإنهن ما روجعن قط ، ولو استشير فى هذا الأمر امرأة لكان أحرى النساء وأجدرهن بهذا الأمر فاطمة ، ثم نسوة رسول الله أمهات المؤمنين) (١) .

أما عن المسامحة فيها فإنه يتوسع فى أمر يبعتهن ما لا يتوسع فيما سواها ، فحيث يكون عدم الوفاء لها فى الرجال انتقاصاً فى دين المرء وتعدياً على حق من حقوق الله فهى فى النساء غير حاملة لهذا .

أخرج الطبرانى عن جابر مرفوعاً : (مَنْ أَعْطَى بَيْعَةً ثُمَّ نَكَسَهَا لَقَى اللَّهَ وَلَيْسَتْ مَعَهُ يَمِينُهُ) (٢) .

وفى حديث أم عطية الذى أخرجه البخارى جاء فى بعض ألفاظه (فَمَا وَفَّتْ امْرَأَةٌ إِلَّا أُمَّ سَلِيمٍ وَأُمَّ الْعَلَاءِ وَابْنَةَ أَبِي سَبْرَةَ امْرَأَةً مُعَاذٍ) (٣) .

فحيث ورد الوعيد فى بيعة الرجال لمن نكس فيها لم يرد فى بيعة النساء مثله ، بل

= مصعب بن فرح الأنصارى قال : أدركت عجوزاً لنا كانت فىمن بايع النبى ﷺ فأتيناه يوماً فآخذ علينا ألا ننح . قالت العجوز : يا رسول الله ، إن ناساً كانوا قد أسعدوني على مصيبة أصابتنى وإنهم أصابتهم مصيبة وأنا أريد أن أسعدهم ، ثم إنها أثته فبايعته وقالت : هو المعروف الذى قال الله عز وجل : ﴿وَلَا يَعْصِيكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ (المنحة ١٢) ، أحمد ورجالها ثقات . انظر : مجمع الزوائد ٧/ ١٢٤ ، والمسنود ٦/ ١٤٨ ، ١٩٦ ، وجامع الترمذى ك التفسير ، ب تفسير سورة الممتحنة ٩/ ٢٠٤ قال : هذا حديث حسن غريب ، قال الحافظ ابن حجر : أقرب الأجوبة أنها - أى النياحة - كانت مباحة ثم كرهت كراهة تنزيه ، ثم تحريم . فتح البارى ٨/ ٦٣٩ .

(١) غياث الأمم ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) الطبرانى . انظر : مجمع الزوائد ، قال : أخرجه الطبرانى فى الأوسط وفيه موسى بن سعد وهو مجهول ٥٠ / ٢٢٥ ، قال : وأخرجه من طريق آخر .

(٣) سبق تخريجه . انظر ص ١٠٨ .

إنهن ذكرن منصوفاً عليهن فى عدم وفائهن بها حيث لم تقم عليها سوى الخمس المذكورات ولم يذكر لهن وعيداً .

ومما يزيد هذا الأمر تأكيداً ما ذكره البخارى فى ترجمته لأم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص قال : (وهى من المبايعات) (١) . مما يفيد معنى الخيرة فيها لهن .

هذا وللبیعة الخاصة صور أخرى ، منها :

١ - بيع العبد :

أخرج مسلم والترمذى والنسائى وأحمد وابن ماجه عن جابر قال : جاء عبد فبايع النبى ﷺ على الهجرة ولم يشعر أنه عبد فجاء سيده يريدہ فقال له النبى ﷺ : « بعنيه » فاشتراه بعدين أسودين ، ثم لم يبايع أحداً بعد حتى يسأله أعبد هو ؟ (٢) .

ففى بیعة العبد على ما سوى الإسلام من طاعة يتوقف فى عقدها على إذن السيد لما له من حق الولاء .

٢ - بیعة من به عاهة :

أخرج مسلم والنسائى وابن ماجه وأحمد عن عمرو بن الشريد عن أبيه الشريد بن سويد قال : كان فى وفد ثقیف رجل مجذوم ، فأرسل إليه النبى ﷺ : « ارجع فقد بايعناك » (٣) .

ففى بیعته يسقط لزوم المصافحة بل يستحب تركها (٤) .

(١) انظر : التمهيد ٩٣/١ .

(٢) مسلم ، ك المساقاة ، ب جواز بيع الحيوان بالحيوان ١٢٢/٤ ، والترمذى ، أبواب السير ، ب فى بیعة العبد ، والنسائى ، ك البيوع ، ب بیعة المالك ١٣٥/٧ ، وابن ماجه ، ك الجهاد ، ب فى البيعة ٩٥٨/٢ قال النووى : فى قوله ﷺ : « بعنيه » : هذا محمول على أن سيده كان مسلماً ، ولهذا باعه بالعبدین الأسودین ، والظاهر أنهما كانا مسلمين ، ولا يجوز بيع العبد المسلم لكافر ، ويحتمل أنه كان كافراً أو أنهما كانا كافرين . والشافعى والجمهور قد قالوا بجواز بيع العبد بالعبدین لاعتبار التفاوت بينهما ، ومنع أبو حنيفة والكوفيين له لانعدامه عندهم .

(٣) مسلم ، ك السلام ، ب اجتناب المجذوم ٨٧/٥ ، وابن ماجه ، ك الطب ، ب فى الجذام ١١٧٢/٢ ، والنسائى ، ك البيعة ، ب بیعة من به عاهة ١٣٤/٧ ، وأحمد فى المسند ٣٨٩/٤ ، ٣٩٠ .

(٤) وذلك لما أخرجه البخارى وأحمد عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ، وفر من المجذوم كما تفر من الأسد » . البخارى ، ك الطب ، ب الجذام ، وأحمد ٤٤٣/٢ .

قال القاضى عياض : حمل الأمر باجتنابه والفرار منه على الاستحباب والاحتياط لا للوجوب . نووى على مسلم ٨٧/٥ .

قال البيهقى : أخذہ ﷺ بيد المجذوم ووضعها فى القصة وأكله معه ، فى حق من يكون حاله الصبر على =

٣- بيعة أهل الحل والعقد :

وهي البيعة التي تسبق بيعة الجماعة والأمة على الإمامة .

أخرج البخارى عن ابن عمر قال : (دخلت على حفصة ونسواتها تنطف قلت : قد كان من أمر الناس ما ترين ، فلم يجعل لى من الأمر شيء . قالت : الحق فإنهم ينتظرونك ، وأخشى أن يكون احتباسك عنهم فرقة ، فلم تدعه حتى ذهب) (١) .

فبيعة مثل ابن عمر في زمانه ينتظم بهم الأمر ويتبعهم سائر الناس (٢) .

= المكروه وترك الاختيار في موارد القضاء من تحفة الأخوذى شرح جامع الترمذى ٥٣٩/٥ .
والذى ساعده على الذهاب إلى هذا القول ما أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه عن جابر أن رسول الله ﷺ أخذ بيد مجذوم فوضعها معه فى القصعة ، وقال ، وقال : «كل ثقة بالله وتوكلا عليه » أبو داود ك الطب ، ب فى الطيرة ٢/٣٤٥ ، والترمذى ، ك الأطعمة ٥/٥٣٨ ، وابن ماجه ، ك الطب ، ب الجذام ٢/١١٧٢ ، قال الترمذى : هذا حديث غريب ، فكان أكله ﷺ معه لبيان الجواز .

وكل ما ورد فى غير هذا بشأن المجذوم فإسانيد واهية ، وذلك مثل الحديث الذى أخرجه ابن ماجه : « لا تديموا النظر إلى المجذومين » فسنده ضعيف ، وما أخرجه أبو نعيم فى الطب عن عبد الله بن أبى أوفى يرفعه : « كلم المجذوم وبينك وبينه قيد رمحين » قال ابن حجر : سنده واه وقد نقل الحافظ عن الكلاباذى تفسيراً لحديث العدوى والفراق قال : حمل الخطاب بالنفى والإثبات على حالتين مختلفتين ، فحيث جاء : « لا عدوى » كان المخاطب بذلك من قوى يقينه وصح توكله بحيث يستطيع أن يدفع عن نفسه اعتقاد العدوى ، كما يستطيع أن يدفع التطير الذى يقع فى نفس كل أحد ، لكن القوى اليقين لا يتأثر به . فتح ١٠/١٦٠ ، وعلى هذا يكون إرسال الرسول للمجذوم : « إنا قد بايعنك » ما ذكرنا ، حيث إن السنة أن تكون بيعة الرجال بالمصافحة كما ذكر المباركفورى تحفة الأخوذى ٥/٢٢١ .

(١) ك المغازى . ب غزوة الخندق ٧/٤٠٣ وهو جزء حديث له .

وقوله : « نسواتها » بفتح النون والمهملة - قال الخطابى : كذا وقع وليس بشيء ، وإنما هو (نواستها) : أى ذوائبها ، ومعنى « تنطف » : أى تقطر كأنها قد اغتسلت ، والنواصات جمع نوسة ، والمراد أن ذوائبها كانت تنموس أى تتحرك .

وقوله : (قد كان من أمر الناس ما ترين ، فلم يجعل له من الأمر شيء) مراده بذلك ما وقع بين على ومعاوية من القتال فى صيفين يوم اجتماع الناس على الحكومة بينهم فيما اختلفوا فيه ، فراسلوا بقايا الصحابة من الحرمين وغيرهما وتواعدوا على الاجتماع لينظروا فى ذلك فشاور ابن عمر أخته فى التوجه إليهم أو عدمه ، فأشارت عليه باللاحاق بهم خشية أن ينشأ من غيبته اختلاف يفضى إلى استمرار الفتنة . فتح البارى ٧/٤٠٣ . وأهل الحل والعقد هم أهل الاختيار - كما يسميهم الماوردى - والشروط المعبرة فيهم ثلاثة :

الأول : العدالة الجامعة لشروطها من الصلاح فى الدين والمروءة باستعمال ما يجعله وزينه (السياسة الشرعية ٧٠) .

الثانى : العلم الذى يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعبرة فيها .

الثالث : الرأى والحكمة المؤديان إلى اختيار من هو للإمامة أصلح ، وبتدبير المصالح أقوم وأعرف .

الأحكام السلطانية للماوردى ٦ .

ويصفهم الدكتور الرئيس بأنهم (لجنة ترشيح) . النظريات السياسية الإسلامية ص ٢٣٠ .

(٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملى ٧/ ١٢٠ .

« فإذا اجتمع أهل الحل والعقد للاختيار تصفحوا أحوال أهل الإمامة الموجودة فيهم شروطها ، فقدّموا للبيعة منهم أكثرهم فضلاً وأكملهم شروطاً ، ومن يسرع الناس إلى طاعته ولا يتوقفون عن بيعته » (١) .

يقول ابن تيمية : « فالإمامة ملك وسلطان ، والملك لا يصير ملكاً بموافقة واحد ولا اثنين ولا أربعة إلا أن تكون موافقة هؤلاء تقتضى موافقة غيرهم بحيث يصير ملكاً بذلك . . . وكذلك عمر لما عهد إليه أبو بكر إنما صار إماماً لما بايعوه وأطاعوه ، ولو قدر أنهم لم ينفذوا عهد أبي بكر ولم يبايعوه لم يصّر إماماً » (٢) .

وهذا القول هو الذى به يحل الاضطراب الذى وقع فيه كثير من العلماء فى تلك المسألة ؛ مسألة بيعة أهل الحل والعقد .

فحيث ذهب بعض العلماء إلى انعقاد الإمامة ببيعة اثنين من أهل الحل والعقد بدعوى أن هذا العدد أقل الجمع وأنه لا بد من اجتماع جمع على البيعة ، اشترط طوائف أخرى عدد أكمل البيئات فى الشرع وهو أربعة ؛ لأن الإمامة من أعلى الأمور وأرفع الخطوب فلا يعتبر فيها إلا بعدد أعلى البيئات ، وتوسع قوم من الأصوليين فيها واشترط لها أربعين ؛ لأنه عدد الجمعة عند الشافعى معتبرين من يتخير إمام المسلمين بمن يقتدى بإمام الجمعة (٣) .

ومع هذا التفاوت فى رأى الذى يقتضى عليه ما قدمناه من كلام ابن تيمية ، فإن الإمام الجوينى وصف أصحاب تلك الآراء السابقة بأنهم بعض من لا يعد من أحزاب الأصوليين (٤) ، ثم اختار من الآراء ما هو أبعد من ذلك وهو ما ارتضاه أبو بكر الباقلانى ، وأبو الحسن من أن الإمامة تثبت بمبايعة رجل واحد من أهل الحل والعقد (٥) .

ولا نرى لمثل هذا الرأى محلاً إلا إذا كان معناه بيعة واحدة من أهل الحل والعقد وسكوت الباقيين على بيعته . يقول أبو حامد الغزالى : (إن من شروط ابتداء انعقادها قيام الشوكة وانصراف القلوب إلى المشايعة ، ومطابقة الظواهر والبواطن على المبايعة ، فلو لم يبايع أبا بكر غير عمر وبقي كافة الخلق مخالفين أو انقسموا انقساماً متكافئاً لا يتميز فيه غالب عن مغلوب لما انعقدت الإمامة) (٦) .

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٧ . (٢) منهاج السنة ١/ ١٤١ ، ١٤٢ .

(٣ - ٥) انظر : غياث الأمم ص ٥٣ - ٥٥ ، والتمهيد للباقلانى ص ١٧٨ ، ١٧٩ ، وأصول الدين للبيهقي ص ٢٨١ .

(٦) الرد على الباطنية ، ليدن ١٩١٦ ، نقلاً عن النظريات السياسية الإسلامية ص ٢٣٣ . يقول الدكتور حسن إبراهيم : وقد بايع أبا بكر عمر وأبو عبيدة وسبقهما بشير بن سعد ثم تابع المهاجرون والأنصار يبايعون =

ثانياً : البيعة العامة :

وهى البيعة المصدقة لبيعة أهل الحل والعقد على الإمامة والملك والسلطان .
وكان مكانها أول الأمر على المنبر .

أخرج البخارى عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه سمع خطبة عمر الآخرة حين جلس على المنبر وذلك الغد من يوم توفى النبي صلى الله عليه وسلم فتشهد وأبو بكر صامت لا يتكلم ، قال : كنت أرجو أن يعيش رسول الله حتى يدبرنا - يريد بذلك أن يكون آخرهم - فإن يك محمد صلى الله عليه وسلم قد مات فإن الله تعالى قد جعل بين أظهركم نوراً تهتدون به هدى الله محمداً صلى الله عليه وسلم . وإن أبا بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثانى اثنين فإنه أولى المسلمين بأمرهم ، فقوموا فبايعوه ، وكانت طائفة منهم قد بايعوه قبل ذلك فى سقيفة بنى ساعدة وكانت بيعة العامة على المنبر .

قال الزهرى عن أنس بن مالك سمعت عمر يقول لأبى بكر يومئذ إذ صعد المنبر ، فلم يزل به حتى صعد المنبر فبايعه الناس عامة (١) .

ولست تلك الصورة بالصورة الفريدة لها إذ أنه يصح فيها المكاتبه .

أخرج مالك فى الموطأ - واللفظ له - والبخارى فى صحيحه عن عبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر كتب إلى عبد الملك بن مروان يبايعه فكتب إليه : بسم الله الرحمن الرحيم ، أما بعد : لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين ، سلام عليك ، إني أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو ، وأقر لك بالسمع والطاعة على سنة الله وسنة رسوله فيما استطعت زاد البخارى : (وأن بنى قد أقروا بذلك) (٢) .

قال الجوينى : (إن الهم بالبيعة والإقدام عليها فى الزمان المتطاوّل كان أمراً جازماً يستند إليه مقاليد الولايات قبل استمرارها ، ويربط به عقد الولاية والرايات قبل استقرارها ، ثم تناقله الخلائق على تفنن الطرائق ، ولم يبد أحد من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم نكيراً ويستحيل ذلك من غير قاطع أحاط به المجمعون (٣) .

= وتسمى هذه البيعة : البيعة الخاصة ، إذ لم يبايعه إلا نفر قليل من المسلمين الذين حضروا السقيفة وأما البيعة العامة فكانت فى المسجد فى اليوم التالى حيث جلس أبو بكر على المنبر وبايعه الناس البيعة العامة . النظم الإسلامية ص ٣٥ .

(١) البخارى ك الأحكام ، ب الاستخلاف ١٠١/٩ . والحديث أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى ، ك قتال أهل البغى ، ب الأئمة من قريش ١٤٢/٨ .

(٢) الموطأ ، ك البيعة ، ب ما جاء فى البيعة ٩٨٣/٢ ، وأخرجه البخارى ، ك الأحكام ، ب كيف يبايع الإمام الناس ٦٩/٩ مختصراً .

(٣) غياث الأمم ٢٣٦ .

وهذه الطرائق التى أشار إليها الجوينى فى إعطاء البيعة والتى وصفها بأنها لم يحدث عليها تكير هى كذلك مالم يكن فيها إثم أو حمل عليها إكراه .

فالأولى : مثل ما نقله ابن خلدون عنبيعة وقته وزمانه من تقبيل الأرض أو اليد أو الرجل أو الذيل مستغنياً بذلك عن مصافحة الناس لما فى المصافحة من التنزل والابتدال المنافين للرئاسة - كما زعم - ولهذا أسماها ابن خلدون بتحية المملوك الكسروية (١).

والثانية : إذا تمت فى ظل حكم قائم أو تعطى لصالح الدنيا فقط وهو الأمر الذى لازمها فى كثير من عصور الإسلام مما دعا ابن خلدون أن يقول فيها : وكان الإكراه فيها أكثر وأغلب (٢) .

أخرج الطبرانى عن محمد بن سوقة قال: أتيت نعيم بن أبى هند فأخرج إلى صحيفة فإذا فيها : من أبى عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل إلى عمر بن الخطاب سلام عليك ، أما بعد فإننا عهدناك وأمر نفسك لك مهم ، فأصبحت وقد وليت أمر الأمة أحمرها وأسودها ، يجلس بين يديك الوضيع والشريف والعدو والصديق ، ولك حظ من العدل ، فانظر كيف أنت عند ذلك يا عمر فإننا نحذرك يوماً تعنى فيه الوجوه ، وتنقطع فيه الحجج لحجة ملك قاهر قد قهرهم بجبروته ، والخلق داخرون له يرجون رحمته ويخافون عذابه ، وإننا كنا نتحدث أن أمر هذه الأمة فى آخر زمانها سيرجع إلى أن يكونوا إخوان العلانية أعداء السريرة ، وإننا نعوذ بالله أن ينزل كتابنا سوى المنزل الذى نزل من قلوبنا ، فإننا إنما كتبنا به نصيحة لك والسلام عليك ، فكتب إليهما عمر رضوان الله عليهما : (من عمر إلى أبى عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل سلام عليكم أما بعد ، أتانى كتابكما تذكران أنكما عهدتمانى وأمر نفسى لى مهم فأصبحت وقد وليت أمر هذه الأمة أحمرها وأسودها ، يجلس بين يدي الوضيع والشريف ، والعدو والصديق ، ولكل حظ من العدل وكتبتما فانظر كيف أنت عند ذلك يا عمر ، فإنه لا حول ولا قوة لعمر عند ذلك إلا بالله ، وكتبتما لى تحذرانى ما حذرت به الأمم قبلنا قديماً كان اختلاف الليل والنهار ، وكتبتما تحذرانى أن أمر هذه الأمة سيرجع فى آخر زمانها إلى أن يكونوا إخوان العلانية أعداء السريرة ولستم بأولئك وليس هذا بزمان ذلك . وذلك زمان تظهر فيه الرغبة والرغبة ، يكون رغبة بعض الناس إلى بعض لصالح دنياهم) (٣) .

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١٨٧ .

(٢) الطبرانى فى الكبير ورجاله ثقات . انظر : مجمع الزوائد ٥/ ٢١٤ .

حكم البيعة العامة :

ويتعلق به أمران : بيان حكم البيعة فى ذاتها ، وبيان حكم الأمر المباح عليه .

ففى بيان حكمها الذاتى أنها تكون واجبة وتكون غير واجبة .

تكون واجبة (إذا تقابل ممكان ولم يكن أحدهما أولى من الثانى ولم يتأت الجمع بينهما) (١) حكاها الإمام الجوينى .

وتكون غير واجبة فى غير هذا .

والذى يفهم من كلام مالك والشافعى وأحمد يؤكد هذا .

فقد صرح أحمد فى إحدى رسائله أن البيعة لنفسها ليست بشرط ، بل يكفى الرضا وإقامة الحق (٢) . ولمالك والشافعى أن الاختيار السابق على البيعة ليس بشرط وكان الإمام مالك يرى أن أهل الحرمين إذا بايعوا لزمّت البيعة أهل الإسلام (٣) .

أما حكم الأمر المباح عليه فأكثر الفقهاء على أنه فريضة يجب الوفاء بها وذلك لما نقل عن ابن عمر أنها بيع الله فيما أخرجه البخارى فى صحيحه (أن أهل المدينة لما خلعوا يزيد بن معاوية جمع ابن عمر حشمه وولده وقال: إنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة» وإنا قد بايعنا هذا الرجل على بيع الله ورسوله، وإنى لا أعلم غدرأ أعظم من أن نبايع رجلاً على بيع الله ورسوله ثم ننصب له القتال، وإنى لا أعلم أحداً منكم خلعه ولا بايع فى هذا الأمر إلا كانت الفيصل بينى وبينه) (٤). قال بهذا الأحناف والشافعية والإمام الطبرى .

فقد حكى الجصاص أنها حق من حقوق الله تعالى وأنها فريضة .

ونقل النووى عن ابن بطال ما يفيد ذلك حيث قال فى تفسيره لحديث جرير : (بايعت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم . قال والنصيحة فرض يجزى فيه من قام به ويسقط عن الباقي) (٥) .

ونقل الطبرى مثل ذلك (٦) قال حدثنا يزيد عن سعد عن قتادة قوله : ﴿ الَّذِينَ

(١) الطبرانى فى الكبير ورجاله ثقات . انظر : مجمع الزوائد ٢١٤/٥ .

(٢) غياث الأمم ص ٢٣٧ .

(٣) تاريخ المذاهب الإسلامية ٩٨/١ ، ٩٩ .

(٤) ك الفتن ، ب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه ٧٢/٩ .

(٥) مسلم ك الإيمان ، ب الدين النصيحة ٢٤٠/١ .

(٦) تفسير الطبرى ٤١٤/١ . وانظر : ص ١٠١ من هذا الكتاب .

يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ ﴿ [البقرة : ٢٧] فإياكم ونقض هذا الميثاق ، فإن الله قد كره نقضه وأوعد فيه ، وقدم فيه فى آى القرآن حجة وموعظة ونصيحة ، وإنا لا نعلم الله جل ذكره أوعد فى ذنب ما أوعد فى نقض الميثاق ، فمن أعطى عهد الله وميثاقه من ثمرة قلبه فليف به لله .

الآثار المترتبة على تلك البيعة :

لما كانت البيعة الخاصة فيها وهى بيعة أهل الحل والعقد لا يترتب عليها من آثار سوى أنها بيعة ترشيحية لمن يظنه أهل الحل والعقد أهلاً للإمامة للأمة لتبايعه ، فإن للبيعة العامة آثاراً أجلاً وأخطر . وهى :

١ - حصول القدرة والسلطان للإمام : « فإذا بويع بيعة حصلت بها القدرة والسلطان صار إماماً » (١) .

وفى ذلك يقول ابن تيمية : ولو قدر أن أبا بكر بايعه عمر وطائفة وامتنع سائر الصحابة من بيعته لم يصير إماماً بذلك ، وإنما صار إماماً بمبايعة جمهور المسلمين ولهذا لم يضره تخلف سعد بن عباد ؛ لأنه لم يقدح فى مقصود الولاية ، ولو قدر أن آحاد الناس كان كارهاً للبيعة لم يقدح ذلك فيها . . . وأما عهد أبى بكر إلى عمر بالخلافة فتم بمبايعة المسلمين له بعد موت أبى بكر ، ولو قدر أنهم لم ينفذوا عهد أبى بكر ولم يبايعوه لم يصير إماماً (٢) .

٢ - إنها تمثل العقد الأول أو الأكبر الذى ترتكز عليه باقى العقود (٣) :

من عقود بين آحاد الرعية بعضهم البعض ؛ كعقود الصلح والشركة والإجارة ، أو العقود التى تصدر عن الإمام بعدها خلفائه من الولايات الأربعة وهى :

أ - ولاية عامة فى الأعمال العامة وهم الوزراء .

ب - ولاية عامة فى أعمال خاصة وهم أمراء الأقاليم والبلدان .

ج - ولاية خاصة فى الأعمال العامة كقاضى القضاة و نقيب الجيوش و حامى الثغور .

د - ولاية خاصة فى الأعمال الخاصة كقاضى بلد أو إقليم (٤) أو لجيرانه أو لآحاد

(١) ، ٢) منهاج السنة ١/١٤٢ ، والمتقى ص ٥٨ .

(٣) النظريات السياسية الإسلامية ص ٢١٥ . ومعنى ارتكاز بقية العقود عليها: أنها هى الحافظة لها الضامنة لنفاذها بما يحصل من استجابة الإمام لمن يقضى فيها .

(٤) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١ .

الرعية بوصفه إماماً .

٣ - قطع الشجار فيمن يختار (١) .

٤ - بها تحفظ الجماعة شكلها وروحها . أخرج الطبري قال حدثنا عبيد الله بن سعد الزهري قال : أخبرنا عمي يعقوب بن إبراهيم قال : أخبرني سيف بن عمر عن الوليد بن عبيد الله بن أبي ظبية البجلي ، قال : حدثنا الوليد بن جميع الزهري قال : قال عمرو ابن حريث لسعيد بن أبي زيد : أشهدت وفاة رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، قال : فمتى بويح أبو بكر ؟ قال : يوم مات رسول الله ﷺ كرهوا أن يبيتوا بعض يوم وليسوا في جماعة (٢) .

٥ - تحديد صورة الحكم وهيئته ، من خلافة نبوة صادقة أو سلطان ملك ظاهر ، وذلك بما يعرض لها من أحوال .

فإن قدم أهل الحل والعقد من هو أكثر فضلاً وأكمل شروطاً ومن يسرع الناس إلى طاعته ولا يتوقفون عن بيعته فهي خلافة نبوة صادقة ، وإلا كان المعقود له من الملوك دون الأئمة (٣) .

وإن كان الإمام أحمد يجعل المكان - مكان انعقادها - هو أساس التفريق بينهما . فقد سئل عن خلافة النبوة فقال : (كلبيعة كانت بالمدينة) (٤) .

والأول هو الأقوى والأرجح ، لما أخرجه البخاري من حديث ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف عن عمر بن الخطاب : (فقلت : أبسط يدك يا أبا بكر ، فبسط يده فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعته الأنصار ، ونزونا على سعد بن عباد فقال قائل منهم : قتلتم سعد بن عباد ، فقلت : قتل الله سعد بن عباد ، قال عمر : وإنا والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمر أقوى من مبايعة أبي بكر خشينا إن فارقنا القوم ولم تكنبيعة أن يبايعوا رجلاً منهم بعدنا ، فإما بايعناهم على ما لا نرضى وإما نخالفهم فيكون فساد ، فمن بايع رجلاً عن غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا) (٥) .

(١) غياث الأمم ص ٢٣٣ .

(٢) تاريخ الطبري ٢٠٧/٣ . وسيف بن عمر هو التميمي ضعيف ، والخبر ضعيف به . والوليد بن عبد الله بن أبي ظبية البجلي لم أجد له إلا أنه من أصحاب عبد الله بن مسعود ، وعمرو بن حريث له صحبة .

(٣) أصول الدين للبغدادى ص ٢٨٠ ، الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦ ، والنظم السياسية الإسلامية ص ٢٣٠ .

(٤) منهاج السنة ١٦٦/٣ .

(٥) صحيح البخاري ، ك الحدود ، ب رجم الحبلى ٢١١/٨ ، ووردت تلك القصة في تاريخ الطبري بلفظ : (فإما بايعناهم على ما نرضى) وهو خطأ . انظر : تاريخ الطبري ٢٠٦/٣ .

فقد سبق عمر إلى بيعة أفضل القوم أبى بكر خشية أن تسبق خلافة الملك خلافة النبوة وهم شهود .

ولهذا وافق عمر على وصف تلك البيعة لأبى بكر بأنها فلتة .

أخرج البخارى وأحمد عن عمر : (فلا يغترون امرؤ أن يقول إنما كانت بيعة أبى بكر فلتة وتمت ، ألا وأنها قد كانت كذلك ولكن الله وفى شرها ، وليس منكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبى بكر ، من بايع رجلاً عن غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذى يبايعه تغرة أن يقتلا) (١) .

وكانت فلتة ؛ لأنها بودر إليها من غير تريث ولا انتظار لكونه كان متعيناً لهذا الأمر .

أخرج البخارى عن جبير بن مطعم قال : أتت النبى ﷺ امرأة فكلمته فى شىء فأمرها أن ترجع إليه ، قالت : يا رسول الله ، أرايت إن جئت ولم أجدك ؟- كأنها تريد الموت - قال : « إن لم تجدني فأتى أبا بكر » (٢) .

وأخرج أحمد والبخارى والطبرانى فى الأوسط عن على : قال : يا رسول الله ، من تؤمر بعدك ؟ قال : « إن تؤمروا أبا بكر تجددوه أميناً زاهداً فى الدنيا راغباً فى الآخرة » (٣) .

وأخرج البخارى والطبرانى والبخارى عن ابن عمر رضيهما الله : قال : (كنا نخير بين الناس فى زمن النبى ﷺ فنخير أبا بكر ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان رضيهما) (٤) .

(١) ك الحدود ، ب رجم الحبلى ٢١٠ / ٨ ، وأحمد ٥٥ / ١ ، ٥٦ . وأصل الفلتة : الليلة التى يشك فيها هل هى من رجب أو شعبان ، وهل من المحرم أو صفر ، كان العرب لا يشهرون السلاح فى الأشهر الحرم فكان من له نار تبرص ، فإذا جاءت تلك الليلة انتهز الفرصة من قبل أن يتحقق اسلخ الشهر فيتمكن ممن يريد إيقاع الشر به وهو آمن فيترب على ذلك الشر الكثير ، والجامع بينهما انتهاز الفرصة ، ولكن كان ينشأ عن أخذ النار الشر الكثير فوقى الله المسلمين شر ذلك فلم ينشأ عن بيعة أبى بكر شر ، بل أطاعه الناس كلهم من حضر البيعة ومن غاب عنها .

وفى قوله : (وفى الله شرها) إيماء إلى التحذير من الوقوع فى مثل ذلك ، حيث لا يؤمن من وقوع الشر والاختلاف ، ومعنى الجملة : إن الله وقاهم ما فى العجلة غالباً من الشر ؛ لأن من العادة أن من لا يطلع على الحكمة فى الشىء الذى يفعل بغتة لا يرضاء .

قال أبو عبيدة : عاجلوا بيعة أبى بكر خيفة انتشار الأمر وأن يتعلق به من لا يستحقه فيقع الشر . وقوله : (تغرة أن يقتلا) بمشاة مفتوحة وغين معجمة مكسورة وراء ثقيلة بعدها هاء ثانیة أى : حذرا من القتل ، وهو مصدر من أغررته تغريراً أو تغرة ، والمعنى : إن فعل ذلك - أى بايع عن غير مشورة - فقد غرر بنفسه وبصاحبه وعرضها للقتل ١ . هـ . فتح ١٢ / ١٥٠ .

(٢) ك الأحكام ، ب الامتخلاف ٩ / ١٠١ .

(٣) انظر : مجمع الزوائد ١٧٦ / ٥ . قال : ورجال البزار ثقات .

(٤) البخارى ، ك فضائل الصحابة ، ب فضل أبى بكر بعد النبى ٥ / ٥ ، زاد البزار والطبرانى : معنى فى الخلافة . مجمع الزوائد ١٧٧ / ٥ . قال : ورجال البزار رجال الصحيح .

مما حمل عمر رضي الله عنه والصحابة الكرام على التعوذ بالله من أن تتقدم الأمة أبا بكر وذلك فيما أخرجه أحمد وأبو يعلى عنه قال : (أستم تعلمون أن رسول الله ﷺ أمر أبا بكر أن يصلى بالناس ؟ فأيكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر ؟ قالوا : نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر) (١) .

لقد كان ظهور فضيلة أبى بكر على من سواه وتقدير رسول الله ﷺ له على سائر الصحابة أمراً ظاهراً ومعلوماً ، فكانت دلالة النصوص على تعيينه مغنية عن مشاورة وانتظار وتريث ، بخلاف غيره حيث لا تجوز مبايعته إلا بعد المشاورة والانتظار والتريث (٢) .

وفى بيعة أبى بكر يقول سالم بن عبيد - وكان من أصحاب الصفة - (إنها بيعة حسنة جميلة) (٣) .

٦ - بتحديد مكانها من الشرع يتحدد موقف الأمة تجاه المعقود له فالبيعة تكون شرعية إذا وقعت ممن تحصل به المنعة والشوكة من جمهور المسلمين بعد مشورة وانتظار ، وحينئذ يصير من الواجب على الأمة صيانة أمرها وحفظ مكانها والذود عن مستحقها (فإن أسر بعد أن عقدت له وجب على كافة الأمة استنقاذه سواء كان العدو مشركاً أو مسلماً باغياً ، وهو على إمامته ما كان مرجو الخلاص) (٤) .

(١) أحمد وأبو يعلى ، انظر : مجمع الزوائد قال : وفيه عاصم ابن أبى النجود وهو ثقة وفيه ضعف ، وبقيته رجاله رجال الصحيح ١٨٣/٥ ، والنسائي ، ك الإمامة ، ب ١ - ٢ / ٥٨ .
(٢) منهاج السنة ٣ / ١١٨ .

وليس بلازم لخلافة الملك أن تكون مذمومة بالكلية إذ (أن الشارع لم يذم منه الغلب بالحق وقهر الكافة على الدين ومراعاة المصالح ، وإنما ذمه لما فيه من التغلب بالباطل وتصريف الأدميين طوع الاغراض والشهوات ، فلو كان الملك مخلصاً فى غلبة الناس أنه لله ولحملهم على عبادة الله وجهاد عدوه لم يكن ذلك مذموماً ، وقد قال سليمان صلوات الله عليه : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي ﴾ [ص : ٣٥] لما علم من نفسه أنه بمعزل عن الباطل فى النبوة والملك . انظر : مقدمة ابن خلدون ص ١٨١ .

وإنما غرضنا من هذا الأثر بيان درجتها وما يترتب عليها هل هى خلافة نبوة تستحق أن تكون مثالا لغيرها وأنها تبعد عن النقد ، وقصدها بغير إجلال معصية أم هى خلافة ملك تقبل النقد والتقويم .
وقد قال ﷺ : « وخلافة نبوة ثم يأتى الله الملك من يشاء » البزار ورجاله ثقات . مجمع الزوائد ، ك الخلافة ، ب الخلفاء الأربعة ١٧٨/٥ .

وسمى لهذا الأمر - إن شاء الله - مزيد بيان فى بيان الفرق بين الخلافة والملك .

(٣) جزء حديث للطبرانى ، ورجاله ثقات . مجمع الزوائد ٥ / ١٨٢ .

(٤) انظر : الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٠ ، ومنهاج السنة ١ / ١٤١ .

وتكون غير شرعية إذا وقعت على غير تلك الصورة ، وصاحبها مبتغ بذلك فى الأرض فساداً (١) ، إلا أنه يجب فيها ما وجب فى سابقتها إلا فى وجوب فكك أسره على الأمة ومعاونته على الخارجين إن كان ظالماً . يقول الإمام مالك : (إذا تغلب على المسلمين ولم يكن فى أول أمره قد تولى برضا ولكن عدل ، وسكن الناس إلى حكمه فلا يصح الخروج عليه وتلزم طاعته ؛ لأنه لا مطلب سوى العدل وقد تحقق واستقر ورضى الناس وسكتوا ، وإن كان غير عادل لا يجوز الخروج عليه ، وعلى المسلمين أن يصبروا ويجهدوا فى تقويمه وإن خرجت عليه خارجه لا يعاونوه فى قمعها ، فإنه ظالم ودعهم ينتقم الله من ظالم بظالم ثم ينتقم من كليهما) (٢) .

٧ - بها يستحق الإمام المؤازرة على الحق والمساعدة فى نصرته ويجد فى الأمة مطلوبه لذلك قريباً غير بعيد ، وخير شاهد على ذلك ما كان من أمر الرسول ﷺ مع صحابته يوم حنين حين فروا عنه فجمعهم ﷺ ببيعتهم السابقة عليها .

أخرج مسلم عن العباس قال : شهدت مع رسول الله حنين ، فلزمت أنا وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب رسول الله ﷺ فلم تفارقه ورسول الله ﷺ على بغلة له بيضاء أهداها له فروة بن نفثة الجذامى ، فلما التقى المسلمون والكفار ولى المسلمون مدبرين ، فطفق رسول الله ﷺ يركض بغلته قبل الكفار ، قال عباس : وأنا أخذ بلجام بغلة رسول الله ﷺ أكفها إرادة ألا تسرع ، وأبو سفيان أخذ بركاب رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : « أى عباس : ناد أصحاب السمرة » فقال عباس - وكان رجلاً صيتاً : فقلت بأعلى صوتى أين أصحاب السمرة ؟ قال : فوالله لكأن عطفتهم حين سمعوا صوتى عطفة البقر على أولادها فقالوا : يالبيك يالبيك . والسمرة هذه هى الشجرة التى بايعوا تحتها بيعة الرضوان (٣) .

ومن كلام أئمة السنة : من صار له قدرة وسلطان يفعل بها مقصود الولاية فهو من أولى الأمر الذين أمر الله بطاعتهم ما لم يأمروا بمعصية الله (٤) .

(١) يقول الجوينى فى هذا : من تفرد باستحقاق الإمامة يجب عليه أن يتعرض للدعاء إلى نفسه حتى لا يعرض نفسه لكثرة ترك المسلمين هملاً ، أما إذا لم يكن متفرداً فإن انتهض لها بغير بيعة كان مبتغى العلو فى الأرض بالفساد . غياث الأمم ص ٢٣٦ - ٢٣٨ .

(٢) مالك ص ١٦٥ لمحمد أبى زهرة .

(٣) مسلم ، ك الجهاد ، ب غزوة حنين ٤/٤٠٢ .

(٤) منهاج السنة ١/١٤١ .

المبحث الثانى

موانع البيعة

سبق القول : إن البيعة صفقة أمان وعهد وميثاق تصون به الجماعة أمرها (١) .
ولهذا يلزم المسلم وقت الإمكان أداءها «من مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» (٢) .
مما يجعلها شعيرة من شعائر الإسلام تسبق اليمين فى حرمة (٣) .

ومع هذا فإن الشارع الذى جعل من مقاصده رفع الحرج فى شعائره لم يشأ أن يعنت المسلمين بها وذلك بما شرعه لها ، ويتجلى ذلك فيما يلى :

أولاً : أجاز رسول الله ﷺ الاستثناء فيها :

أخرج الشيخان ومالك عن عبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر قال : كنا إذا بايعنا رسول الله على السمع والطاعة يقول لنا رسول الله ﷺ : « فيما استطعتم » (٤) .
وللبخارى عن جرير بن عبد الله قال : بايعت النبى ﷺ على السمع والطاعة فلقتنى : « فيما استطعت والنصح لكل مسلم » (٥) .

وذلك (لأنه قد يقع من المكلف ما لا يقدر على التحرز منه من الخطأ والنسيان) (٦)
فيلزمه ما يعجز عنه ولا يستطيع الانفكاك منه .

ثانياً : رخص للمسلم فى ترك البيعة والدخول فى الطاعة إذا وقع واحد من اثنين :

١ - إذا تخاصم على الإمارة أكثر من إمام من أصحاب الحق فيها ولم يستبين وجه الحق فيمن هو أحق بها من أخيه .

ولهذا امتنع عبد الله بن عمر أول الأمر عن البيعة للزبير بن العوام وعبد الملك بن

(١) انظر : ٩٩ من هذا الكتاب .

(٢) مسلم ، ك الإمارة ، ب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفى كل حال .

(٣) انظر : ص ١٠١ من هذا الكتاب .

(٤) البخارى ، ك الأحكام ، ب كيف يبايع الإمام الناس ٩٦/٩ ، ومسلم ، ك الإمارة ، ب البيعة على السمع والطاعة فيما استطاع ، والموطأ ، ك البيعة ، ب ما جاء فى البيعة .

وما ينبغى ملاحظته التعبير بصيغة المضارعة مما يفيد جواز تكرارها .

(٥) ك الأحكام ، ب كيف يبايع الإمام الناس ٩٦/٩ .

(٦) انتفى للإمام الباجى ٣٠٧/٧ .

مروان ، فلما انتظم الأمر لعبد الملك بن مروان واجتمع الناس عليه بايعه .

أخرج البخارى ومسلم ومالك فى الموطأ عن عبد الله بن دينار قال : شهدت ابن عمر حيث اجتمع الناس على عبد الملك قال : كتب : (إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله ورسوله ما استطعت وأن بنى قد أقروا بمثل ذلك) (١) .

٢ - إذا فتن المسلمون بقتال يقع بينهم وغلب على الظن أن الامتناع عنها يسكن نائرة تلك الفتنة ، ولهذا لم يبايع نصف الأمة الإمام على رضي الله عنه (٢) .

(١) الحديث لفظ البخارى ، ك الأحكام ، ب كيف يبايع الإمام الناس . سبق ص ١١٢ .
قال الحافظ بن حجر : كان فى الأرض قبل ذلك اثنان كل منهما يدعى له بالخلافة وهما عبد الملك بن مروان ، وعبد الله بن الزبير ، فاما ابن الزبير فكان أقام بمكة وعاد بالبيت بعد موت معاوية وامتنع من المبايع ليزيد بن معاوية فجهاز إليه يزيد الجيوش مرة بعد أخرى فمات يزيد وجيوشه محاصرون ابن الزبير ولم يكن ابن الزبير ادعى الخلافة حتى مات يزيد فى ربيع الأول سنة أربع وستين ، فبايعه الناس بالخلافة بالحجاز ، وبايع أهل الآفاق لمعاوية بن يزيد بن معاوية فلم يعيش إلا نحو أربعين يوماً ومات ، فبايع معظم الآفاق لعبد الله بن الزبير وانتظم له ملك الحجاز واليمن ومصر والعراق والمشرق كله وجميع بلاد الشام حتى دمشق ، ولم يتخلف عن بيعته إلا جميع بنى أمية ومن يهوى هواهم وكانوا بفلسطين فاجتمعوا على مروان بن الحكم فبايعوه بالخلافة ، وخرج بمن أطاعه إلى جهة دمشق والضحاك بن قيس قد بايع فيها لابن الزبير ، فاقتلوا بمرج راهط فقتل الضحاك وذلك فى ذى الحجة منها وغلب مروان على الشام ، ثم لما انتظم له ملك الشام كله توجه إلى مصر فحاصر بها عبد الرحمن بن جحدر عامل ابن الزبير حتى غلب عليها فى ربيع الآخر سنة خمس وستين ثم مات فى سنته ، فكانت مدة ملكه ستة أشهر وعهد إلى ابنه عبد الملك بن مروان فقام مقامه وكمل له ملك الشام ومصر والمغرب ، ولابن الزبير ملك الحجاز والعراق والمشرق ، إلا أن المختار بن أبى عبيد غلب على الكوفة ، وكان يدعو إلى المهدي من آل البيت فأقام على ذلك نحو الستين ، ثم صار إليه مصعب بن الزبير أمير البصرة لآخيه فحاصره حتى قتل فى شهر رمضان سنة إحدى وسبعين ، فسار عبد الملك إلى مصعب فقاتله حتى قتله فى جمادى الآخر منها وملك العراق كله ، ولم يبق مع ابن الزبير إلا الحجاز واليمن فقط ، فجهاز إليه عبد الملك الحجاج فحاصره فى سنة اثنتين وسبعين إلى أن قتل عبد الله بن الزبير فى جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعين ، وكان عبد الله بن عمر فى تلك المدة امتنع أن يبايع لابن الزبير أو لعبد الملك كما كان امتنع أن يبايع لعلى أو معاوية ، ثم بايع لمعاوية لما اصطلىح مع الحسن بن على واجتمع عليه الناس ، وبايع لابنه يزيد بعد موت معاوية لاجتماع الناس عليه ، ثم امتنع من المبايع لأحد حال الاختلاف إلى أن قتل ابن الزبير وانتظم الملك كله لعبد الملك فبايع له حينئذ ، فهذا معنى قوله : (لما اجتمع الناس على عبد الملك) قال : وأخرج يعقوب بن سفيان فى تاريخه عن طريق سعيد بن حرب العبدى قال : بعثوا إلى ابن عمر لما بويج ابن الزبير فمد يده وهى ترعد فقال : (والله ما كنت لأعطى يبعثى فى فرقة ولا أمنعها من جماعة) ، ثم لم يلبث ابن عمر أن توفى فى تلك السنة بمكة ١٠ هـ . فتح ١٣ / ١٩٥ .

(٢) منهاج الاعتدال ص ١٧٦ . وانظر : النظريات السياسية الإسلامية ص ١٩٥ ، ومقدمة ابن خلدون ص ١٧٨ .

٣ - عدم الطمأنينة والوثوق من معطيها .

أخرج ابن سعد قال : أخبرنا العلاء بن عبد الجبار العطار قال : حدثنا زيد بن عطاء عن بيان عن قيس بن أبي حازم عن أبي شهم قال : وكان رجلاً بطالاً فمرت به جارية فأهوى بيده إلى خاصرتها ، قال : فأتيت النبي ﷺ من الغد وهو يبايع الناس ، قال : فقبض يده ، وقال : « أصحاب الجييزة أمس ؟ » .

قال : قلت : يا رسول الله ، لا أعود . قال : « فنعم إذا » . قال : فبايعه (١) .

(١) الطبقات الكبرى ٣٧/٦ . والحديث على شرط الشيخين صحيح . انظر : الإلزامات والتتبع للدارقطني ، تحقيق مقبل بن هادي ص ٧٧ .

والجييزة : تصغير الجيزة لغة في جذب . لسان العرب .

المبحث الثالث

تعدد البيعة

هذه البيعة هل يتعدد عقدها ووقوعها ؟

الأصل فى المسلمين أنهم أمة واحدة لها رسالة ووظيفة ، وأنها لا تقوم بتلك الرسالة أو تؤدى هذه الوظيفة على وجه الكمال إلا إذا حكمها نظام واحد وقادتها شريعة واحدة ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء] ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون] .

ووقت أن تتحقق لهم تلك الصورة على هذا الوجه من الكمال فلهم حينئذ أن يميلوا بسيفهم على كل من يريد مزقها وشتاتها .

« من أتاكم وأمرُكم جميع على واحد منكم يريد أن يشقَّ عصا الطاعة فأقتلوه كائناً من كان » (١) .

« إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما » (٢) .

وحين تتوزع تلك الأمة وينفرط سلكها فى الفتنة المهلكة ، وقد مر بنا كيف أن الترخص بالبيعة وإعطاءها كل طالب كان من أسباب فرقة المسلمين (٣) ، كما مر أنه حين يكثر الطالبون لها لا يلزم المسلمين أداؤها (٤) ، فإن الغرض الأول من الإمامة توحيد رأى الجماعة فى الأمور المختلف فيها (٥) .

ذلك ما ينبغى أن يكون عليه حال المسلمين . وفى مثل تلك الحالة كل بيعة ثانية هى بيعة باطلة يحرم الوفاء بها (٦) .

(١) الحديث أخرجه مسلم ، ك الإمامة ، ب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع ، بأكثر من طريق . وأمثل الطرق ما أخرجه من طريق عرفة قال : سمعت رسول الله ﷺ : « إنه ستكون هنات وهنات فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهى جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان » ٥١٨/٤ ، وبهذا الطريق أخرجه أبو داود ، ك السنة ، ب فى قتل الخوارج ٥٤٣/٢ ، كما أخرجه النسائى ، ك التحريم ، ب قتل من فرق الجماعة ٨٥/٧ بزيادات ، وأخرجه أحمد فى أكثر من موضع ، انظر : ٢٦١/٤ - ٢٤/٥ .

(٢) مسلم عن أبى سعيد الخدرى ، ك الفتن ، ب إذا بويع لخليفتين ٥١٩/٤ .

(٣) انظر ص ٧٢ من هذا الكتاب . (٤) غياث الأمم ص ١٢٦ .

(٥) انظر ص ١٢١ من هذا الكتاب . (٦) نوى على مسلم ٥٠٩/٤ .

قال النووي : (إذا بويع لخليفة بعد خليفة فبيعة الأول صحيحة يجب الوفاء بها وبيعة الثاني باطلة يحرم الوفاء بها ، ويحرم عليه طلبها ، وسواء عقدوا للثاني عالمين بعقد الأول أو جاهلين ، وسواء كانا في بلدين أو بلد ، أو أحدهما في بلد الإمام المنفصل والآخر في غيره ، هذا هو الصواب الذي عليه أصحابنا وجمهير العلماء ، واتفق العلماء على أنه لا يجوز أن يعقد لخليفتين في عصر واحد سواء اتسعت دار الإسلام أم لا) (١) .

وجاء في الأحكام السلطانية : (إذا عقدت الإمامة لإمامين في بلدين لم تنعقد إمامتهما ؛ لأنه لا يجوز أن يكون للأمة إمامان في وقت واحد ، وما عليه الفقهاء والمحققون أن الإمامة لأسبقهما بيعة وعقداً كالولين في نكاح المرأة إذا زوجها باثنين كان النكاح لأسبقهما عقداً ، فإذا تعين السابق منهما استقرت له الإمامة ، وإن عقدت الإمامة لهما في حال واحد لم يسبق بها أحدهما فسد العقدان واستؤنف العقد لأحدهما أو لغيرهما ، وإن تقدمت بيعة أحدهما وأشكل المتقدم منها وقف أمرها على الكشف ، فإن تنازعاها وادعى كل واحد منهما أنه الأسبق لم تسمع دعواه ولم يحلف عليها ؛ لأنه لا يختص بالحق فيها وإنما هو حق المسلمين جميعاً فلا حكم ليمينه فيه ولنكوله عنه ، وهكذا لو قطع التنازع فيها وسلمها أحدهما إلى الآخر لم تستقر إمامته إلا بينة تشهد بتقدمه، ولو أقر له بالتقدم خرج منها المقر ولم تستقر للآخر؛ لأنه مقر في حق المسلمين ، فإن شهد له المقر بتقدمه فيها مع شاهد آخر سمعت شهادته إن ذكر اشتباه الأمر عليه عند التنازع، ولم يسمع منه إن لم يذكر الاشتباه لما في القولين من التكاذب، وإذا دام الاشتباه بينهما بعد الكشف ولم تقم بينة لأحدهما بالتقدم لم يقرع بينهما لأمرين :

أحدهما: أن الإمامة والقرعة لا مدخل لها في العقود .

والثاني: أن الإمامة لا يجوز الاشتراك فيها والقرعة لا مدخل لها فيما لا يصح الاشتراك فيه كالتناكح، ويكون دوام هذا الاشتباه مبطلاً لعقدى الإمامة فيهما ، ويستأنف أهل الاختيار عقدها لأحدهما ، فلو أرادوا العدول بهما عنهما إلى غيرهما فقد قيل بجوازه وقيل : لا يجوز ؛ لأن البيعة لهما قد صرفت الإمامة عن عداهما ، ولأن الاشتباه لا يمنع ثبوتها في أحدهما) (٢) .

وقد نقل الإمام الشافعي إجماع المسلمين على وجوب هذا الأمر، قال في الرسالة ما نصه : (أجمع المسلمون أن يكون الخليفة واحداً والقاضي واحداً والأمير واحداً والإمام) (٣) .

(١) نووى على مسلم ٥٠٩/٤ .

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٩ ، وانظر : غياث الأمم ص ١٣١ ، وأصول الدين للزورى ص ١٨٩ .

(٣) الرسالة ص ٤١٩ ، ومعنى القاضي واحد يتوجه في القضية الواحدة أو البلد الواحدة ، وكذلك الأمير واحد في الأمر الواحد أو البلد الواحد .

(فمبنى الإمامة على ألا يتصدى لها إلا فرد ولا يتعرض لها إلا واحد فى الدهر)
« إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما » (١) .

إلا أن بقاء هذا الحال ودوامه غير متوقف على ذوات الأشخاص من حاكم أو محكوم ، وإنما شأنه شأن أى أمر آخر من أمور الحق لا يتحقق وجوده إلا بتحقيق أسباب البقاء مجتمعة له وهى : علم بالحق ، وقصد له ، وقدرة عليه (٢) .

فوحدة المسلمين تحت نظام واحد وخليفة واحد لا تتحقق إلا إذا توافرت لها تلك الأسباب الثلاثة وغياب واحدة من هذه الثلاثة يفضى بالضرورة إلى زوال هذا الأمر وهو الخليفة الواحد والنظام الواحد ، وحينئذ يقع فيهم ما لا ينبغي أن يكون من تعدد الدول فيتعدد بتعدد الحاكمون .

فقد يتضح وجوب الأمر للكافة ويمتنع قصدهم له لضعف فى النفوس أو إثارة لغير الدين وقد يقصدون ولكنهم يعجزون . ويقع هذا فى مثل :

- ١ - اتساع الخطة وانسحاب الإسلام على أقطار متباينة وجزائر فى لجج متقاذفة .
- ٢ - ولوج خط من ديار الكفر بين خطة الإسلام، وينقطع بذلك نظر الإمام عن الذين وراءه من المسلمين .

- ٣ - وقوع قوم من الناس نبذة من الدنيا لا ينتهى إليهم نظر الإمام (٣) .
 - ٤ - قد يحدث أن يخلو الزمان عمن يستحق البيعة على الإمامة العامة (٤) .
- تلك أمور قبل وقوعها . قدر العلماء حدوثها وقد وقعت فما هو الممكن للمسلمين عمله عند حدوثها ؟

جوز بعض علماء أهل السنة نصب أكثر من إمام عند انعدام إمكان الاجتماع على إمام واحد . من هؤلاء أبو الحسن الأشعري ، وأبو إسحاق الإسفرايينى والإمام الجوينى والكرامية (٥) .

فقد نقل عن الجوينى ، قال : (قال العلماء : لو خلى الزمان عن السلطان فحق على قطان كل بلدة أن يقدموا من ذوى الأحلام والنهى وذوى العقول والحجى من يلتزمون امتثال إشارته وأوامره وينتهون عن مناهيه ومزاجه) (٦) .

(١) غياث الأمم ص ١٢٦ ، والحديث لمسلم سبق تخريجه . انظر : ص ١٢٤ .

(٢) منهاج السنة ٢/٢٤٦ . (٣) غياث الأمم ص ١٢٨ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٨٠ . (٥) غياث الأمم ص ١٢٨ ، ومنهاج السنة ١/١٤٤ .

(٦) غياث الأمم ص ٢٨٠ ، ومنهاج السنة ٢/٢٠٥ .

وهذا الذى قال به بعض أهل السنة لا يخرج الزمان عن كونه زمان فتنة ، فقد نقل ابن تيمية عن أهل الحديث البصريين وطائفة من أهل الحديث غيرهم أنه (إذا لم يكن إمام عام فالزمان زمان فتنة) (١) .

وعلى كلا القولين فإن البيعة فى تعددها لا تخرج عن كونها بيعة إمارة لا بيعة إمامة . فحدوثها على ذلك الوجه يمنع من القيام بمهام الإمامة على وجه العموم (٢) .

ولكى تكون البيعة بيعة دين يلزم الوفاء بها فلا بد من اشتغالها على أمور ثلاثة هى :

١ - اعتبار كل فرد من رعايا أية دولة إسلامية صاحب حق فى أى مكان يحل فيه من أرض الإسلام ، ولا يعتبر أجنبياً بالنسبة لأية دولة إسلامية أخرى .

٢ - بلاد الإسلام كلها دار واحدة تحكمها شريعة واحدة .

٣ - على صاحب كل بيعة أن يعتبر نفسه بمن بايعوه مثلاً للإسلام فى جميع بقاع العالم لا فى داخل حدوده فقط ، فالإسلام يوجب على كل دولة إسلامية أن تقيم أحكامه وأن تبادر إلى تغيير المنكر والنهي عنه (٣) .

أما عن تعدد البيعة للإمام الواحد فهو أمر جائز لا خلاف عليه فقد يجد الإمام نفسه فى حاجة لمزيد استيثاق وتوكيد وفاء .

أخرج البخارى عن يزيد بن أبى عبيد عن سلمة قال : بايعنا النبى ﷺ تحت الشجرة فقال لى : « يا سلمة ألا تبائع ؟ » ، قلت : يا رسول الله ، قد بايعت فى الأول قال : « وفى الثانى » (٤) .

وقد عقد الإمام البخارى ترجمة تحت عنوان كيف يبائع الإمام الناس . ليبين جواز ذلك فى صيغ قولية ساقها وهى : « البيعة على السمع والطاعة وعلى الهجرة وعلى الجهاد وعلى الصبر وعلى عدم الفرار ولو وقع الموت ، وعلى بيعة النساء وعلى الإسلام » (٥) .

(١) منهاج السنة ١/ ١٤٤ .

(٢) انظر ص ١٠٩ من هذا الكتاب .

(٣) التشريع الجنائى الإسلامى ١/ ٢٩٢ .

(٤) ك الأحكام ، ب من بايع مرتين ٩٨/٩ ، وأخرجه فى ك الجهاد ، ب البيعة فى الحر ، بلفظ : بايعت النبى ﷺ ثم عدلت إلى ظل الشجرة ، فلما خف الناس قال : « يا ابن الأكوع ، ألا تبائع ؟ » ، قال : قلت : قد بايعت يا رسول الله ، قال : « وأيضاً » ، فبايعته الثانية ٦١/٤ .

قال ابن حجر : والأولى أن يقال : تفرس فيه النبى ﷺ الشجاعة فبايعه مرتين ، وأشار بذلك إلى أنه سيقوم فى الحرب مقام رجلين ، ويحتمل أن يكون سلمة لما بادر إلى المبايعات ثم قعد قتيلاً ، واستمر الناس يبايعون إلى أن خفوا ، أراد ﷺ أن يبائع لتوالى المبايعات معه ولا يقع فيها تخلل ؛ لأن العادة فى مبدأ كل أمر أن يكثر من يباشره فيتوالى فإذا تنهى قد يقع بين من يعجب آخراً تخلل ، ولا يلزم من ذلك اختصاص سلمة بما ذكر . فتح البارى ١٣/ ١٩٩ .

(٥) المصدر السابق ١٣ / ١٩٤ وانظر : مبحث البيعة الخاصة .

المبحث الرابع الإقالة من البيعة

مر بنا أن البيعة نوعان؛ بيعة خاصة وهى ما يكون العهد فيها على الطاعة فى المعروف ، وأنها تقع من الإمام وغيره ، وبيعة عامة وهى ما يكون العهد فيها على المعاونة والمناصرة على إقامة أمر الله ودينه وهى البيعة المصدقة لبيعة أهل الحل والعقد فى اختيار الإمام (١) .

ولما كانت البيعة عقدًا بين طرفين ، الأمة ، ومن ينوب عنها ، فإنها تخضع لكل ما تخضع له العقود من انتفاء الجهالة والغرر وامتناع القرعة فيها كما سبق بيانه (٢) .

لكن بقى أمر يقع فى العقود ووردت السنة بعدم قبوله وهو الإقالة . فما منتهى القول فى تلك المسألة . هل طلب الإقالة فيها جائز أم ممتنع ؟ وهل يجوز الطلب فى كلا النوعين من نوعى البيعة ؟ وإذا طلبت فهل تجاب ؟

أخرج أحمد واللفظ له والبخارى ومسلم عن جابر قال : جاء إلى رسول الله رجل من الأعراب فأسلم فبايعه على الهجرة ، فلم يلبث أن جاء إلى النبى ﷺ فقال : أقلنى فقال : « لا أقيلك » ، ثم أتاه فقال : أقلنى ، فقال : « لا أقيلك » ، ثم أتاه فقال : أقلنى ، فقال : « لا » ، ففر ، فقال : « المدينة كالكير تنفى خبثها وتضع طيبها » (٣) .

وأخرج الطبرانى عن زياد بن الحارث الصدائى قال : (فلما أصبحت قلت : يا رسول الله ، أقل إمارتك فلا حاجة لى فيها ، قال : « ولم ؟ » ، قلت : سمعتك تقول : « لا خير فى الإمارة لرجل مؤمن » وقد آمنت ، وسمعتك تقول : « من سأل الناس عن ظهر غنى فصداع فى الرأس وداء فى البطن » وقد سألتك وأنا غنى ، قال : « هو ذاك ، فإن شئت فخذ وإن شئت فدع » ، قال : قلت : بل أدع) (٤) .

(١) انظر : ص ١١١ من هذا الكتاب .

(٢) انظر : ص ١٢٥ وما بعدها من هذا الكتاب .

(٣) أحمد فى المسند ٣/ ٣٠٧ ، والبخارى ك الأحكام ، ب من بايع ثم استقال البيعة ، وب بيعة الأعراب ٩٨/٩ ، وك الاعتصام ، ب ما ذكر أنبى ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم وما أجمع عليه الحرمان مكة والمدينة وما كان بها من مشاهد النبى ﷺ والمهاجرين والأنصار ، ومضى النبى ﷺ والمنبر والقبر ٩/ ١٢٧ ، ومسلم ، ك الحج ، ب الترغيب فى سكنى المدينة وفضل الصبر على لأوائها ٣/ ٥٢٨ .

(٤) الطبرانى فى الكبير وفيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم وهو ضعيف ، وقد وثقه أحمد بن صالح ورد على من تكلم فيه ، وبقية رجاله ثقات . مجمع الزوائد ٥/ ٢٠٤ وهو جزء حديث .

ففى المرتين والواقعتين البيعة بيعة خاصة وقد منعها رسول الله ﷺ فى الأولى وترك الأمر فيها إلى طالبها فى الثانية مما يعطى معنى الجواز فيها فما هو حقيقة الأمر فى ذلك؟ وقبل أن نحدد الجواب نرى لزماً علينا أن نحدد المقصود من الإقالة ، والعلاقة بينها وبين النكث ، والخلع .

جاء فى لسان العرب : أَقْلَّ الشَّيْءَ واستَقْلَه : حمّله ورفعهُ ، وعن الفراء : القِلَّةُ : النهضة من علة أو فقر .

وعن ابن الأعرابى : قَلَّ إذا رفع ، وقل إذا علا (١) .

فهى فى اللغة تدور حول معنى الرفع والنهوض .

أما النكث فهو النقض واستعير لنقض العهد (٢) .

أما الخلع فهو النزع والتجريد والإزالة . قال ابن منظور : خلعه كنزعه إلا أن فى الخلع مهلة ، وخلع النعل والثوب والرداء جرده ، وخلع قائده خلعه أزاله . وخلع الربة عن عنقه نقض عهده . وتخالع القوم : نقضوا الحلف والعهد بينهم (٣) .

فالخلع بهذا قريب الصلة بالنكث . وقد ظهر الفرق فى أن الإقالة فيها معنى الطلب مما يمكن من تعريفها اصطلاحاً بأنها : طلب التحلل من آثار البيعة بإعلام من أحد العاقدين للآخر .

أما ما عداها من نكث وخلع ففيه من معنى الخداع كثير مما لم يجعل لها فى الشرع مسوغاً .

أخرج الشيخان والترمذى عن أبى هريرة رضي الله عنه : ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم : رجل على فضل ماء بالطريق يمنع منه ابن السبيل ، ورجل بايع إماماً لا يبايعه إلا لدنيا ، فإن أعطاه ما يريد وفى له ، ورجل يبايع رجلاً بسبعة بعد العصر فحلف بالله لقد أعطى كذا ، فصدقه فأخذها ولم يعط بها (٤) .

وأخرج أحمد عن عامر بن ربيعة أن رسول الله ﷺ قال : « من نكث العهد ومات ناكثاً للعهد جاء يوم القيامة لا حجة له » (٥) .

(١) لسان العرب ، مادة قلة .

(٢) مختار الصحاح ، ومفردات غريب القرآن .

(٣) لسان العرب .

(٤) البخارى ، ك الأحكام ، ب من بايع رجلاً لا يبايعه إلا للدنيا ٩٨/٩ ، ومسلم ، ك الإيمان ، ب بيان غلط تحريم إسبال الإزار والمن بالعطية وتنفيق السلعة بالخلف ١٠٢/١ ، وأخرجه الترمذى ، ك السير ، ب فى نكث البيعة ٢١٨/٥ مختصراً .

(٥) أحمد فى المسند ٤٤٥/٣ ، والحديث ضعيف لضعف عاصم بن عبيد الله .

وله عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « الصلاة المكتوبة إلى الصلاة التي بعدها كفارة لما بينهما » ، قال : « والجمعة إلى الجمعة والشهر إلى الشهر - يعني رمضان - كفارة لما بينهما » قال : ثم قال بعد ذلك : « إلا من ثلاث إلا من الإشراف بالله ، ونكث الصفة ، وترك السنة » ، قال : « أما نكث الصفة أن تباع رجلاً ثم تخالف إليه تقاتله بسيفك ، وأما ترك السنة فالخروج من الجماعة » (١) .

وفى الخلع : أخرج البخارى وأحمد عن نافع قال : إن أهل المدينة لما خلعوا يزيد بن معاوية جمع ابن عمر حشمه وولده وقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة » ، وإنا قد بايعنا هذا الرجل على بيع الله ورسول وإني لا أعلم غدرًا أعظم من أن نبايع رجلاً على بيع الله ورسوله ثم ننصب له القتال ، وإني لا أعلم أحداً منكم خلعه ولا بايع فى هذا الأمر إلا كانت الفيصل بينى وبينه (٢) .

بقى بعد هذا الحديث عن الإقالة ، وقد مر أن الرسول ﷺ ترك الأمر فيها إلى طالبها وكان ذلك فى بيعة خاصة وهى البيعة على الإمارة وأنه ﷺ منعها من طالب آخر (٣) .

والحق أن المنع من الإقالة فى هذه البيعة لم يكن راجعاً إلى ذات البيعة وإنما كان راجعاً إلى ما بوع عليه وهو الإسلام والهجرة وكل منهما محرم تركه ، الإسلام ، والهجرة . حيث إن الهجرة فى ذلك الوقت كانت واجبة والرجوع عنها حرام إلا لمن أذن له الشرع بذلك .

أخرج الشيخان عن سلمة بن الأكوع أنه دخل على الحجاج فقال : يا ابن الأكوع ارتددت على عقبيك ، تعربت ؟ قال : لا ولكن رسول الله ﷺ أذن لى فى البدو (٤) .

وأخرج أحمد والطبرانى فى الكبير عن إياس بن سلمة بن الأكوع أن أباه حدثه أن سلمة قدم المدينة فلقبه بريدة بن الحصيب فقال : ارتددت عن هجرتك يا سلمة ؟ فقال : معاذ الله ، إني فى إذن من رسول الله ﷺ ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ابدوا يا أسلم فتسموا الرياح واسكنوا الشعاب » ، فقالوا : إنا نخاف يا رسول الله أن يضرنا

(١) أحمد فى المسند ٢/ ٢٢٩ ، ورجاله ثقات .

(٢) البخارى ، ك الفتى ، ب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه ، وأحمد فى المسند ٢/ ٩٦ . ومعنى « على بيع الله ورسوله » : أى على شرط ما أمر الله ورسوله به من بيعة الإمام . فتح البارى ١٣ / ٧١ والحديث أخرجه أحمد ٢/ ٤٨ .

(٣) انظر : ص ١٢٨ من هذا الكتاب .

(٤) البخارى ، ك الفتنة ، ب التعرب فى الفتنة ، ومسلم ، ك الإمارة ، ب تحريم رجوع المهاجر إلى استيطان وطنه .

ذلك فى هجرتنا ، فقال : « أنتم مهاجرون حيث كنتم » (١) .

وللنسائي عن عبد الله بن مسعود قال : (آكل الربا وموكله وكاتبه إذا علموا ذلك ، والواشمة والموشومة للحسن ، ولاوى الصدقة ، والمترد أعرابياً بعد الهجرة ملعونون على لسان محمد ﷺ يوم القيامة) (٢) .

وقد نقل القاضى عياض إجماع الأمة على تحريم ترك المهاجر هجرته ورجوعه إلى وطنه ، وعلى أن ارتداد المهاجر أعرابياً من الكبائر ، وإن كان النوى قدر أن يكون ذلك إنما كان فى زمن النبى ﷺ لنصرته أو ليكون معه ، أو لأن ذلك إنما كان قبل فتح مكة ، فلما كان الفتح وأظهر الله الإسلام على الدين كله وأذل الكفر ، وأعز المسلمين سقط فرض الهجرة ، فقال النبى ﷺ : « لا هجرة بعد الفتح » ، وقال : « مضت الهجرة لأهلها » ، أى الذين هاجروا من ديارهم وأموالهم قبل فتح مكة لمواساة النبى ﷺ ومؤازرته ونصرة دينه ، وضبط شريعته ثم نقل عن القاضى عياض قوله : « ولم يختلف العلماء فى وجوب الهجرة على أهل مكة قبل الفتح ، واختلف فى غيرهم فقيل : لم تكن واجبة على غيرهم ، بل كانت ندباً لأنه ﷺ لم يأمر الوفود عليه قبل الفتح بالهجرة ، وقيل : إنما كانت واجبة على من لم يسلم كل أهل بلده ؛ لثلا يبقى فى طلوع أحكام الكفر » (٣) .

نستطيع بعد هذا أن نقول : إن البيعة الخاصة عقد من العقود يصح فيه ما يصح فى غيره وإنها لا يلزم طلب الإقالة منها حكم لذاته ، إنما يتعلق الحكم بما بويع عليه ، وإن كان من الأمثل لمن يريد إحداث بيعة من البيعات الخاصة أن يتمهل فى أمره ويتروى قبل عقده أمناً من الضعف وتصوناً من عدم قبول الطرف الآخر لطلبه الإقالة حين يضطر لها ، ثم حفظاً من الاستهانة والابتذال .

أخرج مسلم عن عبد الله بن زيد قال : أتاه آت فقال : هذاك ابن حنظلة يبايع الناس . فقال : على ماذا ؟ قال : على الموت . قال : لا أبايع على هذا أحداً بعد رسول الله ﷺ (٤) .

الإقالة فى البيعة العامة :

مضى بيان أثر البيعة العامة وكان فى آثارها حصول القدرة للإمام الذى مهمته إقامة دين الله (٥) .

وقد وصف رسول الله ﷺ من هذه صفته بأنه سلطان الله ونمّله فى الأرض .

(١) أحمد والطبرانى ، قال الهيثمى : وفيه سعيد بن لباس ولم أعرفه ، وبقيّة رجاله ثقات . مجمع الزوائد ٥/ ٢٥٤ .

(٢) النسائي ، ك الزينة ، ب الموتشمت ٨/ ١٢٧ ، والحديث رجاله ثقات .

(٣) نوى على مسلم ٥٢٧/٤ . والطلوع : أى التواحي .

(٤) ك الإمارة ، ب استحباب مبايعة الإمام الجيش .

(٥) انظر : ص ١١٦ من هذا الكتاب .

أخرج الترمذى وأحمد والطبرانى عن أبى بكره قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الإمام ظل الله فى الأرض ، من أكرم سلطان الله تبارك وتعالى فى الدنيا أكرمه الله يوم القيامة ، ومن أهان سلطان الله عز وجل فى الدنيا أهانه يوم القيامة» (١) .

وأخرج البزار عن حذيفة عن النبى ﷺ قال : « ما من قوم مشوا إلى سلطان الله ليدلوه إلا أذلهم الله قبل يوم القيامة » (٢) .

ولهذا أجمع الفقهاء على أن (كل من ثبتت إمامته وجبت طاعته وحرم الخروج عليه وقتاله) (٣) .

وكانت (الصلاة كفارة لكثير من الذنوب إلا من ثلاث إلا من الإشراك بالله ونكث الصفة وترك السنة) (٤) .

وكانت له من الحرمة ما جعل الاعتداء عليه ليس كاعتداء على الآحاد من غيره ، فلقد تنازع العلماء فى قتل الأئمة ، هل يقتل قاتلهم حداً أو قصاصاً (٥) .

يقول الجوينى: (ثم قربات العالمين وتطوعات المتقربين لا توازى وقفة من وقفات من تعين عليه بذل المجهود فى الذب عن الدين) (٦) .

إلا أنه قد يعرض للإمام المستحق لتلك الحرمات ما يجعله عاجزاً - أو يظن فى نفسه ذلك - عن القيام بتبعات السلطان وإيفاء الأمة حقها ، وقد يأتى من الذنوب ما يجعله غير أهل لها ، وللإمام ذنوب خاصة لا يشركه غيره فيها مثل ؛ تركه لما يجب عليه من إقامة حد واستيفاء حق ، وقد يأتى من الذنوب ما يأتى به غيره كاعتداء ونحو ذلك (٧) .

إذا تقرر هذا فهل له أن يقبل نفسه إن أراد ، وهل لمن تولى عقد العقد معه أن يقبله إن عجز وعصى ؟

فيما يتعلق بطلب الإمام إقالته من بيعة الأمة له فقد ورد ما يفيد النهى عن ذلك

(١) الحديث جزء للترمذى وروى منه « من أهان » دون « من أكرم » ، كالفئة ، ب ما جاء فى الخلفاء ، ٥٠٢/ ٤ ، وأخرجه أحمد فى المسند ٤٢/ ٥ ، ٤٩ ، ورجاله ثقات ، والطبرانى فى الكبير . انظر : مجمع الزوائد ٢١٥/ ٥ ، ومعنى « ظل الله » : أى أمانه .

(٢) البزار ورجاله رجال الصحيح خلا كثير بن أبى كبير التيمى وهو ثقة . مجمع الزوائد ٢١٦/ ٥ ، وانظر : كشف الاستار عن روائد البزار ٢٣٤/ ٢ .

(٣) المغنى لابن قدامة ١٠٤/ ٨ .

(٤) الحديث أخرجه أحمد وانظر : تخريجه فى ص ١٣٠ من هذا الكتاب .

(٥) منهاج السنة ٣ / ٢٠٠ . (٦) غياث الأمم ص ٢٦٤ .

(٧) منهاج السنة ٣ / ١٨٨ .

وورد ما يفيد الجواز .

أما ما يفيد نهى الإمام عن ذلك ففيما أخرجه الترمذى عن عائشة أن النبى ﷺ قال: « يا عثمان ، إنه لعل الله يقمصك قميصاً ، فإن أرادوك على خلعه فلا تخلعه لهم » (١).

ولابن ماجه وأحمد عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « يا عثمان إن ولاك الله هذا الأمر يوماً ، فأرادك المنافقون أن تخلع قميصك الذى قمصك الله فلا تخلعه يقول ذلك ثلاث مرات » زاد أحمد : « ولا كرامة » ، وفى لفظ : « حتى تلقانى » (٢) .

ولابن ماجه عن قيس بن حازم عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ فى مرضه : « وددت أن عندى بعض أصحابى » ، قلنا يا رسول الله ألا ندعو لك أبا بكر؟ فسكت ، قلنا : ألا ندعو لك عمر؟ فسكت ، قلنا : ألا ندعو لك عثمان ؟ قال : « نعم » فجاء ، فجلا به ، فجعل النبى ﷺ يكلمه ، ووجه عثمان يتغير ، قال قيس : فحدثنى أبو سهلة مولى عثمان أن عثمان بن عفان قال يوم الدار : إن رسول الله ﷺ عهد إلى عهداً فأنا صائر إليه ، وقال على : وأنا صائر إليه ، قال قيس : فكانوا يرونه ذلك اليوم (٣) .

أما ما يفيد الجواز فذلك فيما أخرجه البخارى وأبو داود والترمذى والنسائى والحاكم والمستدرک عن أبى بكره يقول : رأيت رسول الله ﷺ على المنبر والحسن بن على إلى جنبه وهو يقبل على الناس مرة وعليه أخرى ويقول : « إن ابنى هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين » (٤) .

وقد تنازل الحسن عن بيعته لمعاوية وسمى ذلك الوقت بعام الجماعة .

وتحقيق القول فى هذا الامر أن الاعتبار فى تلك المسألة يرجع لمصلحة الامة لا لمصلحة الإمام .

(١) سنن الترمذى ، ك المناقب ، ب مناقب عثمان ٢٠٠ / ١٠ ، وقال : هذا حديث حسن غريب .

(٢) ابن ماجه ، المقدمة ، ب فضل عثمان ٤١ / ١ ، حم ٧٥ / ٦ ، واللفظ الثانى ٨٧ / ٦ فى المسند ، والحديث عند ابن ماجه وأحمد فى الطريق الأول ضعيف لضعف الفرج بن فضالة ، وفى الرواية الثانية لأحمد رجاله ثقات . ومعنى « بقمصك » أى يلبسك ، وبالقميص ، أراد بخلعه الخلافة ، قال الطيى : استعار القميص للخلافة ورشحها بقوله على خلعه .

(٣) ابن ماجه ، المقدمة ، ب فضل عثمان ، فى الزوائد : إسناده صحيح رجاله ثقات ٩٠ / ٩ .

(٤) البخارى ، ك الخصومات ، ب الصلح فى الدية وهم جزء حديث ٣ / ٢٤٤ ، وأخرجه فى ك فضائل الصحابة ، ب ذكر مصعب بن عمير ٥ / ٣٢ ، وأخرجه أبو داود ، ك السنة ، ب ما يدل على ترك الكلام فى الفتنة ٥١٩ / ٢ ، والترمذى ، ك المناقب ، ب مناقب الحسن والحسين عليهما السلام ٦٥٨ / ٥ ، والنسائى ، ك الجمعة ، ب مخاطبة الإمام رعيته وهو على المنبر ٨٧ / ٣ ، كما أخرجه أحمد فى المسند ٣٨ / ٥ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥١ ، والحاكم فى المستدرک ، ك معرفة الصحابة ٣ / ١٧٥ .

وقد حكى الجويني (إجماع الأمة أن عقد الإمامة لازم لا اختيار في حله من غير سبب يقتضيه ، ولا تتنظم الإمامة ولا تفيد الغرض المقصود منها إلا مع القطع بلزومها) (١) .

فإذا علم أنه لا يخلفه من يسد في أمر الدين والدنيا مسده فإنه لا يحل له الانسلاخ والانسخال عما تصدى له من كفاية المسلمين فـ (ترك المسلمين هملاً كبيرة) (٢) من الكبائر ، ولهذا أثر عثمان رضي الله عنه سفك دمه على طلب السلامة لنفسه .

أخرج الطبري قال : حدثني يعقوب بن إبراهيم قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن ابن عون قال : حدثنا الحسن ، قال : أنبأني وثاب قال : وكان فيمن أدركه عتي أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه قال : ورأيت بحلقه أثر طعنتين كأنهما كتبان طعنهما يومئذ يوم الدار قال : بعثني عثمان ، فدعوت له الأشر ، فجاء - قال ابن عون : فأظنه قال : فطرح لأمير المؤمنين وسادة وله وسادة ، فقال : يا أشر ، ما يريد الناس مني ؟ قال : ثلاثاً ليس من إحداهن بد ، قال : ما هن ؟ قال : يخبرونك بين أن تخلع لهم أمرهم فتقول : هذا أمركم فاختاروا له من شئتم ، وبين أن تقص من نفسك ، فإن أبيت هاتين فإن القوم قاتلوك . فقال : أما من إحداهن بد ! قال : ما من إحداهن بد ، فقال : أما أن أخلع لهم أمرهم ، فما كنت لأخلع سربالاً سربلني الله عز وجل - قال : وقال غيره : والله لأن أقدم فتضرب عنقي أحب إلى من أن أخلع قميصاً قمصني الله وأترك أمة محمد ﷺ يعدو بعضها على بعض ، وأما أن أقص من نفسي فوالله لقد علمت أن صاحبي بين يدي قد كانا يعاقبان وما يقوم بدني بالقصاص ، وأما أن تقتلونني فوالله لئن قتلتموني لا تتحابون بعدي أبداً ولا تصلون جميعاً بعدي أبداً ولا تقاتلون عدواً جميعاً أبداً (٣) .

وما ورد من أن أبا بكر رضي الله عنه قال في خطبة له : (أقيلوني فإنني لست بخيركم) (٤) .

فمحمول على إشفافه رضي الله عنه على نفسه منها وورعه فيها وحسن ظن منه في غيره من المسلمين ، ومع هذا فلم يستطع أن ينسل منها بنفسه ، ولما لم تجبه الأمة إلى طلبه وقف حيث كان رضي الله عنه وأرضاه . وذلك فيما يخص الإمام من طلبه الإقالة ، أما فيما يخص العاقل للإمامة معه من الأمة فحال الإمام وموقفه من الأمور التي بويع عليها للإمامة هو

(١) غياث الأمم ص ٩٧ . (٢) المرجع السابق ص ٢٣٦ - ٢٣٨ .

(٣) تاريخ الطبري ٣٧١/٤ ، والخبر مقبول - وابن عون هو عبد الله الفقيه ، وانظر : أنساب الأشراف للبلاذري

٩٢/٥ ، والبدية والنهاية ١٨٤/٧ ، والعواصم من القواصم ص ١٢٩ . والكتبة : الخزانة المضمومة بالسير .

(٤) ابن هشام ٦٦١/١ ، والطبري ٢٠٣/٣ ، والتمهيد للباقلاني ص ١٩٥ .

الذى يحدد الأمر - أمر طلب الإقالة - جوازاً وعدمًا .

فمما هو محل إجماع أن ما يخرج به الإمام من الدين الذى هو حارسه يوجب انخلاعه ، والأمة حينئذ غير مرتبطة معه ببيعة (فلو جدد إسلاماً لم يعد إماماً إلا أن يجددوا اختياره) (١) فوجوب الطاعة وتحريم الخروج عليه مقيدان بقيامه بحق الله عليه ولزومه طاعته .

أخرج البخارى عن جنادة بن أمية قال: دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض ، قلنا أصلحك الله ، حدث بحديث ينفعك الله به سمعته من النبي ﷺ قال : (دعانا النبي ﷺ فبايعناه ، فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة فى مشئنا ومكرها وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا ، وألا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان) (٢) .

وأخرج مسلم عن يحيى بن حصين قال: سمعت جدتى تحدث أنها سمعت النبي ﷺ يخطب فى حجة الوداع وهو يقول : « لو استعمل عليكم عبد يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له وأطيعوا » (٣) .

إن ظلم الولاة لأحاد الرعية غير مسوغ للخروج عليهم وطلب إقالتهم وذلك تغليبا لاجتماع كلمة المسلمين على حق الفرد كما ذكر الإمام النووى (٤) .

أخرج الطبرانى عن المقدام بن معد يكرب أن رسول الله ﷺ قال : « أطيعوا أمراءكم مهما كان فإن أمروكم بشئ مما جئتمكم به فإنهم يؤجرون عليه وتؤجرون بطاعتهم ، وإن أمروكم بشئ مما لم آتكم به فإنه عليهم وأنتم منه براء ، ذلكم بأنكم إذا لقيتم الله قلتم : ربنا لا ظلم ، فيقول : لا ظلم ، فتقولون : ربنا أرسلت إلينا رسلاً فأطعناهم بإذنك ، واستخلفت علينا خلفاء فأطعناهم بإذنك ، وأمرت علينا أمراء فأطعناهم بإذنك فيقول : صدقتم هو عليهم وأنتم منه براء » (٥) .

(١) غياث الأمم ص ٧٥ .

(٢) (٣ ، ٢) صحيح البخارى ، ك الفتى ، ب قول النبى : «سترون بعدى أمورا تنكرونها » ٩ / ٥٩ ، والحديث أخرجه مسلم عن أبى هريرة بالفاظ مختلفة ، ك الإمارة ، ب وجوب طاعة الأمراء فى غير معصية ٤ / ٥٠٢ . ومعنى « الأثرة » بفتح الهمزة والثاء ، ويقال بضم الهمزة وإسكان الثاء ، ويكسر الهمزة وإسكان الثاء : الاستئثار بأمور الدنيا عليكم . قال النووى : أى اسمعوا وأطيعوا وإن اختص الأمراء بالدنيا ، ولم يوصلوكم حقاكم مما عندهم . نووى على مسلم ٤ / ٥٠٣ .

(٤) نووى على مسلم ٤ / ٥٠٣ .

(٥) الطبرانى فى الكبير ، وفيه إسحاق بن إبراهيم وثقه أبو حاتم ، وضعفه النسائى وبقيه رجاله ثقات . مجمع الزوائد ٥ / ٢١٩ .

ولأحمد عن أسماء بنت يزيد أن أبا ذر كان يخدم رسول الله ﷺ فإذا فرغ من خدمته أوى إلى المسجد، فاضطجع فكان هو بيته فدخل رسول الله ﷺ ليلة فوجد أبا ذر منجداً في المسجد فنكته رسول الله ﷺ برجله حتى استوى جالساً فقال له رسول الله ﷺ: «ألا أراك نائماً؟» قال يا رسول الله وأين أنام؟ وهل لى بيت غيره؟ فجلس إليه رسول الله ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ: «كيف أنت إذا أخرجوك منه؟» قال: إذا ألحق بالشام فإن الشام أرض الهجرة وأرض المحشر وأرض الأنبياء فأكون رجلاً من أهلها، فقال له: «كيف أنت إذا أخرجوك من الشام؟»، قال: إذا أرجع إليه فيكون بيتى ومنزلى، قال: «فكيف بك إذا أخرجوك الثانية؟» قال: إذا فأخذ سيفى فأقاتل عنى حتى أموت .

فكشر إليه رسول الله ﷺ فأثبته بيده وقال: «ألا أدلك على خير من ذلك؟» قال : بلى بأبى وأمى يا رسول الله، قال له رسول الله ﷺ : « تنقاد لهم حيث قادوك وتنساق لهم حيث ساقوك حتى تلقانى وأنت على ذلك » (١) .

فإذا انسل عن الدين ف (الأمة فى تأخير إقالته بعد ثبوت رده أئمة) (٢) .

والذى يقضى برده من كان إليهم بداية العقد وهم أهل الحل والعقد .

يقول الجوينى : (الخلع إلى من إليه العقد) (٣) .

ذلك هو الأمر الأول المجيز للأمة طلب إقالة الإمام حين يتحقق فيه .

والثانى : إذا تحقق لأهل الحل والعقد أو للأمة عجزه الكامل عن القيام بمهمات الإمامة كما (لو جن جنونا مطبقاً ، أو ظهر خبل فى عقله وعته فى رأيه بين ، واضطرب نظره اضطراباً لا يخفى دركه ، وسقطت نجدته وكفائته) (٤) .

(١) أحمد فى المسند وفيه شهر بن حوشب وقد وثق وبقيته رجاله ثقات . مجمع الزوائد ٥/ ٢٢٣ ، وانظر : المسند ٥/ ١٨٠ . والحديث أخرجه البيهقى ، ك قتال أهل البغى ، ب الصبر ٨/ ١٥٨ .

(٢) غياث الأمم ص ٧٦ .

(٣) المرجع السابق ص ٩٦ ، وكان الأحسن لو أنه قال : والإقالة بدلاً من الخلع .

(٤) غياث الأمم ص ٧٦ . قال أيضاً : ولا خلاف أن الإمام لو طرأ عليه عرض أو عراء مرض وامتنع عليه الرأى به ، ولكنه كان مرقوب الزوال لم تنقض بانخلاعه ، ومن نشب فى ذلك بخلاف كان منسلاً عن وفاق المسلمين انسلا الشجرة عن العجين ، فأما إذا تواصل منه العصيان وفشا منه العدوان وظهر الفساد ، وزال السداد ، وتعطلت الحقوق والحدود ، وارتفعت الصيانة ، ووضعت الخيانة ، واستجرا الظلمة ، ولم يجد المظلوم متصفاً ممن ظلمه ، وتداعى الخلخل والخلطل إلى عظام الأمور ، وتعطيل الشغور ، فلا بد من استدراك هذا الأمر المتفاقم ، وذلك أن الإمامة إنما تعنى لتقيض هذه الحالة ، فإذا أفضى الأمر إلى خلاف ما تقتضيه الزعامة والإيالة فيجب استدراكه لا محالة ، وترك الناس سدى ملتطمين مقتحمين لا جامع لهم على الحق والباطل أجدى عليهم من تقريرهم اتباع من هو عون الظالمين ، وملاذ الناشين ، وموئل الهاجمين ومعتصم الناجمين ص ٧٩ ، ٨٠ .

وحاصل الأمر في تلك المسألة : هو القيام بمهمات الإمامة وتغليب مصلحة المسلمين في اجتماع كلمتهم ، ولا تجتمع الكلمة بكافر ولا مخبول . والولاية بحصول واحد منهما منعدم أثرها . وذلك لأن ركني الولاية : القوة والأمانة ، كما قال تعالى في سورة القصص : ﴿ إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرَ الْقَوِيَّ الْأَمِينُ ﴾ [القصص] ، وقال صاحب مصر ليوسف عليه السلام : ﴿ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ ﴾ [يوسف] وقال في صفة جبريل : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ [التكوين] (١) .

أخرج مسلم عن عوف بن مالك عن رسول الله ﷺ قال : « خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليكم وتصلون عليهم ، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم » ، قيل : يا رسول الله أفلا نناذبهم بالسيف ؟ فقال : « لا ما أقاموا فيكم الصلاة ، وإذا رأيتم من ولائكم شيئاً تكرهونه فاكرهوا عمله ولا تنزعوا يداً من طاعة » .

وللطبراني : « دعوهم ماصاموا وصلوا » (٢) .

وقد نقل الزرقاني في شرح الموطأ رأى الإمام مالك ورأى جمهور أهل السنة أنه : (إذا ظلم الإمام فالطاعة أولى من الخروج ، لما فيه من استبدال الخوف بالأمن ، وإهراق الدماء ، وشن الغارات والفساد ، وذلك أعظم من الصبر على جورهِ وفسقه ، قال : والأصول تشهد والعقل والدين أن أقوى المكروهين أولى بالترك) (٣) .

وهذا على أن يكون المراد بالظلم هنا ظلم الرعية لا ظلم الدين .

يقول الجويني : (ففى الذهاب إلى خلعه وانخلاعه بكل عشرة رفض الإمامة ونقضها ، واستئصال فائدتها ورفع عائدتها وإسقاط الثقة بها) (٤) .

على أنه يجب أن يفهم : أن ليس من معنى الصبر عليهم ترك الإنكار والإرشاد

(١) السياسة الشرعية ص ٨ ، ٩ .

(٢) صحيح مسلم ، ك الإمامة ، ب خيار الأئمة وشرارهم ٥٢١ / ٤ ، وأخرجه الطبراني في الكبير بالفاظ مختلفة في طريقه بكر بن يونس وثقه أحمد والعجلي ، وضعفه البخاري وبقية رجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد ٢٢٤ / ٥ ، وأخرجه البيهقي ، ك قتال أهل البغي ، ب الصبر ١٥٨ / ٨ .

(٣) الموطأ للزرقاني ٢٩٢ / ٢ .

وقد نقل ابن تيمية عن أحمد قوله : (الصبر تحت لواء السلطان على ما كان منه من عدل أو جور) . منهاج السنة ٧٦ / ٢ . وإن كان بعض العلماء يطلق على هؤلاء أنهم اللصوص المتغلبة ، يقول الرمخشري في الكشف : (أنهم ينسلخون عن صفات الذين هم أولو الأمر عند الله وسوله وأحق أسمائهم اللصوص المتغلبة) ٢٧٥ / ١ .

(٤) غياث الأمم ص ٧٩ .

فالنصيحة واجبة (١) وألزم ما تكون مع هؤلاء .

أخرج مسلم عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنه قال : « إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون ، فمن كره فقد برئ ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضى وتابع » ، قالوا : يا رسول الله ألا نقاتلهم ؟ قال « لا . ما صلوا » .

وفى لفظ : « فمن أنكر فقد برئ ومن كره فقد سلم » وفى لفظ آخر : « فمن عرف برئ ومن أنكر سلم » (٢) .

قال النووي : (معناه من كره ذلك المنكر فقد برئ من إثمه وعقوبته ، وهذا فى حق من لا يستطيع إنكاره بيده ولا لسانه فليكرهه بقلبه وليبرأ ، وأما من روى « فمن عرف فقد برئ » . فمعناه ، فمن عرف المنكر ولم يشته عليه فقد صارت له طريق إلى البراءة من إثمه وعقوبته ، بأن يغير يديه أو لسانه ، فإن عجز فليكرهه بقلبه ، وقوله : « ولكن من رضى وتابع » . معناه ولكن الإثم والعقوبة على من رضى وتابع ، قال : وفيه دليل على أن من عجز عن إزالة المنكر لا يأثم بمجرد السكوت ، بل إنما يأثم بالرضا به ، أو بالأى يكرهه بقلبه أو بالمتابعة عليه) (٣) .

وبهذا يفهم أنه إذا يسر لأهل الحل والعقد الإقالة لمثله دون أن يجر ذلك إلى مفسدة أعظم فالإقالة جائزة ، ويقوى أمرها إذا تتابع منه العصيان تتابعاً يشعر باجترائه واستهائته بأحكام الإسلام مما يسقط الثقة بالدين ويعرض قلوب المسلمين (٤) .

ويظهر أثر الإنكار عليهم فيما يأتون من معاص أنه يضعف من هيبتهم ويجعلهم على مر الزمان بغاة .

يقول ابن حزم : (من دعا إلى أمر بمعروف ، أو نهى عن منكر ، وإظهار القرآن والسنن والحكم بالعدل فليس باغياً ، بل الباغي من خالفه) (٥) .

(١) انظر : ص ٧٤ ، ١١٥ من هذا الكتاب .

(٢) مسلم ك الإمامة ب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع ٥٢٠ / ٤ ، والحديث أخرجه أبو داود ، ك السنة ، ب فى قتل الخوارج ٥٤٣ / ٢ بالفاظ متقاربة ، وأخرجه البيهقي ، ك قتال أهل البغي ، ب الصبر ١٥٨ / ٨ .

(٣) نووى على مسلم ٥٢٠ / ٤ .

(٤) غياث الأمم ص ٩٢ ، ٩٣ وقال : قد ذهب طوائف من الأصوليين والفقهاء إلى أن الفسق إذا تحقق طرأه وجب انخلاع الإمام كالجنون . وقالوا : اقتران الفسق إذا تحقق يمنع عقد الإمامة وطرأه يوجب انقطاعها ، وذهب طوائف من العلماء إلى أن الفسق بنفسه لا يتضمن الانخلاع ولكن يجب على أهل الحل والعقد - إذا تحقق - خلعه .

(٥) المحلى لابن حزم ٤٩٩ / ١٢ . وابن حزم هو أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد ، مولى يزيد بن أبى سفيان ، مولده بقرطبة من بلاد الأندلس ، كان حافظاً عالماً بالحديث وفقهه مستنبطاً للأحكام ، توفى ببادية ليلة سنة ست وخمسين وأربع مائة . وفيات الأعيان ٣ / ٣٢٥ .

ولهذا جعل رسول الله ﷺ من أعظم الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر .

أخرج أبو داود والترمذى - واللفظ لهما - والنسائى وابن ماجه وأحمد عن أبى سعيد الخدرى أن النبى ﷺ قال : «إن من أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر» (١) . زاد أبو داود « أو أمير جائر » (٢) .

قال الخطابى : إنما صار ذلك أفضل الجهاد ؛ لأن من جاهد العدو وكان متردداً بين رجاء وخوف لا يدرى : هل يغلب أو يغلب ؟ وصاحب السلطان مقهور فى يده ، فهو إذا قال الحق ، وأمره بالمعروف ، فقد تعرض للتلف ، وأهدف نفسه للهلاك ، فصار ذلك أفضل أنواع الجهاد من أجل غلبة الخوف (٣) .

إن ترك الإنكار مع استفحال المعصية والمخالفة لا يتوقف أثره عند حد حتى يذهب بدين الأمة وكرامتها .

أخرج الطبرانى عن عبد الله بن مسعود قال : «إنها ستكون عليكم أمراء يدعون من السنة مثل هذه، فإن تركتموها جعلوها مثل هذه فإن تركتموها جاءوا بالطامة الكبرى» (٤) . على أن المخالفة منهم ووجوب الإنكار عليهم لا يمنعهم حقهم من الترفق بهم عند أمرهم ونهيهم .

أخرج أحمد عن شريح بن عبيد الحضرمى وغيره قال : جلد عياض بن غنم صاحب دارا حين فتحت فأغلظ له هشام بن حكيم القول حتى غضب عياض ثم مكث ليلالى فاتاه هشام بن حكيم فاعتذر إليه ، ثم قال هشام : ألم تسمع بقول رسول الله ﷺ « إن من أشد الناس عذاباً أشدهم عذاباً فى الدنيا للناس » ؟ فقال عياض بن غنم : يا هشام بن حكيم ، قد سمعنا ما سمعت ورأينا ما رأيت ، أو لم تسمع رسول الله ﷺ

(١) الحديث أخرجه أبو داود ، ك الملاحم ، ب فى الأمر والنهى ٤٣٨/٢ ، وأخرجه الترمذى ، ك الفتنة ، ب ما جاء أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر ٤٧١/٤ . قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب ، وقال الخطابى : عطية العونى لا يحتج بحديثه ، معالم السنن ١٩١/٦ . والحديث يدور عليه عند الاثنين ، وعند ابن ماجه فى ك الفتنة ، ب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ١٣٢٩/٢ . وليس العونى متروكاً بالمرّة ، فقد قال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ضعيف . وقال سالم المرادى : كان عطية يتشيع . وقال ابن معين : صالح . وقال أحمد : ضعيف الحديث . وقال النسائى وجماعة : ضعيف ، ميزان الاعتدال ٧٩/٣ وأخرجه النسائى مرسلًا .

(٢) من حديث طارق بن شهاب ١٤٤/٧ ، ورجاله كلهم ثقات . وأخرجه أحمد فى المسند ١٩/٣ ، ٦١ ، ٣١٤/٤ ، ٣١٥ ، ٢٥١/٥ ، ٢٥٦ .

(٣) معالم السنن ١٩٠/٦ .

(٤) الطبرانى فى الكبير ورجاله ثقات . مجمع الزوائد ٢٣٠/٥ .

يقول : « من أراد أن ينصح لذي سلطان بأمر فلا يبده علانية ، ولكن ليأخذ بيده فيخلو به ، فإن قبل منه فذاك وإلا كان قد أدى الذي عليه » (١) .

فحق الإنكار محفوظ لكل مسلم وحق الإمام فى صيانة قدره وحفظ حقه مكفول له وإن عصى ، وتظل البيعة لازمة إلى أن يفقد الإمام أركان ولايته من قوة وأمانة فى حق من يستطيع أن يغير بيده تغييراً غير جالب لمفسدة أعظم أو ضرر أشد .

على أن الذى يقوم بواجب الإنكار وحق التغيير - إن لزم - ليس خارجاً من طاعة ولا مفارقاً لجماعة ما دام لصالح الجماعة عاملاً وبأمرها صادراً ، ويكون حديث مسلم الذى ذكرناه آنفاً بالفاظه الثلاثة مقيداً لما عداها مما أخرجه أحمد ومسلم فى هذا .

فالأحمد من حديث عبد الله بن عامر - يعنى ابن ربيعة - قال : قال رسول الله ﷺ : « من مات وليست عليه طاعة مات ميتة جاهلية ، فإن خلعها من بعد عقدها فى عنقه لقي الله تبارك وتعالى وليست له حجة » (٢) .

ومسلم عن نافع عن ابن عمر : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له ، ومن مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » (٣) .

ويقتل بذلك واجب الطاعة وحق البيعة إلى صاحب الحق الأصلى فيها وهى الجماعة التى يمثلها أهل الحل والعقد .

ولعله بان بذلك أن صيانة الأمة من الفتن لا يكون بغير هذا الدين الذى دخل بتعاليمه إلى القلوب مدخلاً لا ينبغى لغيره من قوانين أو تعاليم ، فاستقرت تعاليمه بذلك

(١) أحمد فى المسند ٤٠٤/٣ ورجاله ثقات ، والحاكم فى المستدرک ، ك معرفة الصحابة ٣ / ٢٩٠ ، ودارا إحدى قرى جزيرة الفرات . وفيات الأعيان ٣١٣/١ . وعياض بن غنم بن زهير بن أبى شداد بن ربيعة أسلم قبل الحديبية وشهدها ، افتتح عامة بلاد الجزيرة والرقه وصالحه وجوه أهلها ، وكان عاملاً لعمر بالشام . ومات سنة ٢٠ هـ . الاستيعاب .

وهشام بن حكيم بن حزام بن خويلد أسلم يوم الفتح ، وكان من فضلاء الصحابة وخيارهم ممن يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، ذكر مالك أن عمر بن الخطاب كان يقول إذا بلغه أمر ينكره : أما ما بقيت أنا وهشام بن حكيم فلا يكون ذلك ، وروى ابن وهب عن مالك عن ابن شهاب قال : كان هشام بن حكيم فى نفر من أهل الشام يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، ليس لأحد عليهم إمارة قال مالك : كانوا يمشون فى الأرض بالإصلاح والنصيحة يحنسون . قال : وسمعت مالكا يقول : كان هشام بن حكيم كالتاسع لم يتخذ ولداً . الاستيعاب فى معرفة الأصحاب .

(٢) أحمد ٤٢٦/٤ ، وأخرجه أبو يعلى والبخارى ، وفيه عاصم بن عبد الله وهو ضعيف . انظر : مجمع الزوائد ٥/٢٢٣ .

(٣) مسلم ، الإمارة ، ب وجوب ملازمة جماعة المسلمين ٥١٧/٤ وهو جزء حديث له .

فى حنايا القلوب لا تستجيب لغير داعيه ، ولا تنبعث لغير أمره . ألا وإن كل محاولة للإصلاح بعيدة عنه إلى ضياع وكل حيلة لصيانة الأمور من وراء ظهره إلى خسران وإلا فمن غيره يستطيع أن يجعل من لزوم الطاعة سبيلاً إلى رضوان الله وإلهام الحجة يوم القيامة ؟!

تتمة

فى ذكر أول من بايع فى الإسلام

أول من بايع رسول الله ﷺ على الإطلاق البراء بن معرور كما زعم بنو سلمة .

« وهو البراء بن معرور بن صخر بن سنان بن عبيد بن عدى بن غنم بن كعب بن سلمة الأنصارى السلمى الخزرجى أبو بشر ، أمه الرباب بنت النعمان بن امرئ القيس ابن زيد بن عبد الأشهل ، وهو أحد النقباء ليلة العقبة الأولى ، وكان سيد الأنصار وكبيرهم وهو أول من استقبل الكعبة للصلاة إليها ، وأول من أوصى بثلاث ماله » (١) .

قال ابن إسحاق : وكذلك أخبرنى معد بن كعب ، عن أخيه عبد الله بن كعب ، عن أبيه كعب بن مالك قال : كان أول من ضرب على يد رسول الله ﷺ البراء بن معرور ، فشرط له واشترط عليه ثم بايع القوم (٢) .

وذكر معمر عن الزهرى قال : « البراء بن معرور أول من استقبل الكعبة حياً وميتاً ، وكان يصلى إلى الكعبة والنبي ﷺ يصلى إلى بيت المقدس فأخبر به النبي ﷺ فأرسل إليه أن يصلى نحو بيت المقدس ، فأطاع النبي ﷺ ، فلما حضرته الوفاة قال لأهله : استقبلوا بى نحو الكعبة » (٣) .

وقال غير الزهرى : إنه كان وعد رسول الله ﷺ أن يأتيه الموسم بمكة العام المقبل ، فلم يبلغ العام حتى توفى ، فلما حضرته الوفاة قال لأهله استقبلوا بى الكعبة لموعدى محمداً فإنى وعدته أن آتى إليه . فهو أول من استقبل الكعبة حياً وميتاً (٤) .

وروى ابن شاهين بإسناد لين ، من طريق عبد الله بن أبى قتادة ، حدثنى أمى ، عن أبى : أن البراء بن معرور مات قبل الهجرة فوجه قبره إلى الكعبة .

وكان قد أوصى لرسول الله ﷺ فقبل وصيته ثم ردها على ولده ، وصلى عليه - يعنى على قبره - وكبر أربعاً (٥) .

(١) ، (٢) الاستيعاب فى معرفة الأصحاب ١/ ١٥١ ، ١٥٣ .

(٣) ذكرها ابن حجر فى الإصابة عن يعقوب بن سفيان فى تاريخه من طريق ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب . الإصابة ١/ ٢٨٣ .

(٤) الاستيعاب ١/ ١٥٢ - وأخرجها ابن حجر فى الإصابة عن ابن شاهين ١/ ٢٨٣ .

(٥) الإصابة ١/ ٢٨٣ ، والجزء الثانى من الحديث أخرجه الطبرانى عن أبى قتادة وفى الطريق مجهول وبقيّة رجاله ثقات كما ذكر الهيثمى : مجمع الزوائد ٤/ ٢١٣ .

مات ﷺ في صفر قبل قدوم النبي ﷺ المدينة ، فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة أتى قبره في أصحابه فكبر عليه وصلى (١) .

أما عن أول المبايعات له ﷺ من النساء . فقيل : إنها كبشة بنت رافع أم سعد بن معاذ في أخريات .

أخرج ابن سعد قال : أخبرنا محمد بن عمر ، حدثنا ابن أبي حبيبة عن عاصم بن عمر بن قتادة قال : أول من بايع النبي ﷺ أم سعد بن معاذ كبشة بنت رافع بن عبيد ، وأم عامر بنت الخطيم ، ومن بنى عمرو بن عوف ليلى ومريم وتيممة بنات أبي سفيان أبي البنات ، قتل بأحد ، والشموس بنت أبي عامر الراهب وابنتها جميلة بنت ثابت بن أبي الأفلح ، وطيبة بنت النعمان بن ثابت ابن أبي الأفلح (٢) .

(١) الاستيعاب ١/ ١٥٢ ، وانظر : صفة صفوة ١ / ١٢٣ .

(٢) طبقات ابن سعد ٨ / ٦ . وأم عامر بنت يزيد بن السكن فكيهة وليست أسماء كما ذكر ابن عبد البر ، بل هي ابنة عمها ، إذ أسماء هي أم عامر بنت سعيد بن السكن روى داود بن الحصين ، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عنها أنها أول من بايع رسول الله ﷺ من النساء . الاستيعاب ٤ / ١٩٤٥ ، وانظر : الإصابة ٨ / ٢٤٨ .

وحواء بنت يزيد بن السكن أنصارية من بنى عبد الأشهل ، مدنية ، جدة عمرو بن معاذ . الاستيعاب ٤ / ١٨١٤ .

وليلى بنت الخطيم بن عدى بن عمرو بن سواد بن ظفر الأنصارية الأوسية ثم الظفرية ، قال ابن حجر : استدرجها أبو علي الجاني على الاستيعاب . الإصابة ٨ / ١٠٢ .

قال ابن سعد : ليلى بنت الخطيم أخت قيس بن الخطيم بن عدى بن عمرو بن سواد بن ظفر ، تزوجها في الجاهلية مسعود بن أوس بن مالك فولدت له عمرة وعميرة وتوفى عنها ، وقدم رسول الله ﷺ المدينة فكانت ليلى أول امرأة يابها النبي ﷺ ومعها ابنتاه وابنتان لابنتها ، ووهبت نفسها للنبي ﷺ . ثم استقاله بنو ظفر فأقالها وفارقها ، وكانت غيرى ، وكان يقال لها : أكلة الأسد ، ٨ / ٢٤٦ . وسبب استقالة بنى ظفر لبيعها أنها كانت طويلة اللسان سيئة الخلق بالإضافة إلى غيرها كما جاء في الإصابة ٨ / ١٠٣ .

وليلى ومريم وتيممة بنات أبي سفيان هو ابن الحارث بن قيس بن زيد بن مالك بن عوف الأنصاري الأوسي ، استشهد بأحد . قال البلاذري : كان يقال له : أبو البنات ، فلما كان بأحد قال : أقال ثم أرجع إلى بناتي ، فلما انهزم المسلمون قال : اللهم إني لا أريد أن أرجع إلى بناتي ، ولكن أريد أن أقتل في سبيلك ، فقتل ، فأنشئ عليه النبي ﷺ . الإصابة ٧ / ١٨٢ .

والشموس بنت أبي عامر أخت حنظلة بن عامر الراهب ، والد عاصم وجميلة ابنتي ثابت بن أبي الأفلح . الإصابة ٧ / ٧٣٠ .

وجميلة أخت عاصم ابن ثابت بن أبي الأفلح امرأة عمر بن الخطاب ، تكنى أم عاصم بابنها عاصم بن عمر بن الخطاب ، كان اسمها عاصية ، فسمها رسول الله ﷺ جميلة ، تزوجها عمر بن الخطاب في سنة سبع من الهجرة ، فولدت له عاصم بن عمر بن الخطاب ، ثم طلقها عمر بن الخطاب ، فتزوجها يزيد بن جارية فولدت له عبد الرحمن بن يزيد بن جارية . الاستيعاب ٤ / ١٨٠٢ ، الإصابة ٧ / ٥٥٨ . وطيبة ابنة أخي جميلة السابقة وهذا الخبر الذي أخرجه ابن سعد ضعيف لضعف محمد بن عمر وهو =

وأخرج عن محمد بن عمر حدثني أسامة بن زيد عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد قال : سمعت أم عامر الأشهلية تقول : جئت أنا وليلى بنت الخطيم وحواء بنت يزيد بن السكن بن كرز بن زعواء فدخلنا عليه ونحن متلفعات بمروطنا بين المغرب والعشاء فسلمت ونسبني فانتسبت ، ونسب صاحبتني فانتسبت ، فرحب بنا ثم قال : « ما حاجتكن ؟ » ، فقلنا : يا رسول الله جئنا نبأيعك على الإسلام فإننا قد صدقنا بك وشهدنا أن ما جئت به حق . فقال رسول الله ﷺ : « الحمد لله الذى هداكن للإسلام » . ثم قال : « قد بايعتكن » ، قالت أم عامر : فدنوت منه ، فقال رسول الله ﷺ : « إني لا أصافح النساء ، قولى لألف امرأة كقولى لامرأة واحدة » . وكانت أم عامر تقول : أنا أول من بايع رسول الله ﷺ (١) .

وظاهر أن كل ذلك فى شأن من بايعن من النساء الأنصاريات وأنها كانت بالمدينة . أما فى القرشيات ومن بايعن قبل الهجرة فعلى كثرة ما ذكر ابن سعد منهن فإننى لم أظفر بذكر أول فيها قبلها ، ولعل ذكره لأول المهاجرات مما يعين على معرفة الأول منهن فى البيعة .

قال ابن سعد : أول من هاجر من النساء بعد أن هاجر رسول الله ﷺ أم كلثوم بنت عقبة بن أبى معيط بن أبى عمرو بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي . أسلمت بمكة وبايعت قبل الهجرة ، قال : ولم نعلم قرشية خرجت من بين أبويها مسلمة مهاجرة إلى الله ورسوله إلا أم كلثوم بنت عقبة ، خرجت من مكة وحدها ،

= الواقدي ، وابن أبى حبيبة وهو إبراهيم بن إسماعيل .

ففى الواقدي قال فيه الذهبى : كان إلى حفظه المنتهى فى الأخبار والسير ، والمغازى والحوادث وأيام الناس والفقه وغير ذلك . واستقر الإجماع على وهن الواقدي . ميزان الاعتدال ٦٦٦/٣ ، وانظر : الجرح والتعديل ٢٠/٨ ، والمجروحين ٣ / ٢٩٠ .

أما إبراهيم بن إسماعيل فوثقه أحمد وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال مرة : يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال ابن عدى : هو صالح فى باب الرواية . انظر : ميزان الاعتدال ١٨/١ ، تهذيب التهذيب . (١) طبقات ابن سعد ٨ / ٦ ، والخبر ضعيف لذكر الواقدي فيه ولذكر أسامة بن زيد : وأغلب الظن أنه اللبثي . قال أحمد : ليس بشيء ، وقال فيه ابن معين : ثقة ، وقال النسائي : ليس بالقوى ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به . وعلى أنه ابن أسلم فهو أضعف منه لسوء حفظه ، ميزان الاعتدال ١٧٤/١ ، تهذيب التهذيب ٢٠٨/١ ، والجرح والتعديل ٢٨٤/٢ . ووقع الاشتباه فيهم مرده إلى أنهما متعاصران ولم يذكر فى أى من المراجع التى ظفرت بها ما يرفع الاشتباه فيهم فى شيوخم أو تلامذتهم . وتغلب عندى أنه اللبثي ؛ لأن الثانى مولى لعمر بن الخطاب ، فلو كان لكان إسناده أعلى فى الأعم الأغلب به . قال ابن معين فيه : إنه ثقة ، وأبو سفيان الأسدي قال الدارقطني : اسمه وهب . ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال الدارقطني : ثقة ، وقال ابن عبد البر : لا يصح له اسم غير كنيته ، كان يوم بنى عبد الأشهل ، وفيهم ناس من الصحابة . تهذيب التهذيب .

وصاحبت رجلاً من خزاعة حتى قدمت المدينة في الهدنة ، هدنة الحديبية ، فخرج في إثرها أخوها الوليد وعمارة ابنا عقبة ، فقدموا المدينة من الغد يوم قدمت ، فقالا : يا محمد ، ف لنا بشرطنا وما عاهدتنا عليه . وقالت أم كلثوم : يا رسول الله ، أنا امرأة وحال النساء إلى الضعفاء ما قد علمت ، فتردني إلى الكفار يفتنونني في ديني ولا صبر لي ؟ فقبض الله العهد في النساء في صلح الحديبية وأنزل فيهن المحنة وحكم في ذلك بحكم رضوه كلهم .

وفي أم كلثوم نزل : ﴿ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ﴾ [المتحنة : ١٠] فامتحنها رسول الله وامتحن النساء بعدها يقول : « والله ما أخرجكن إلا حب الله ورسوله والإسلام ، وما خرجتن لزوج ولا مال » . فإذا قلن ذلك تركن وحسن فلم يرددن إلى أهليهن ، فقال رسول الله ﷺ للوليد وعمارة ابني عقبة : « قد نقض الله العهد في النساء بما قد علمتماه فاتصرفا » (١) .

(١) طبقات ابن سعد ٨ / ١٦٧ .